

اسعار الموزعين

Algeria.....\$1.	Lebanon.....11,000.
Austria.....A.S.26.	Libya.....L.Dn. 0.75
Bahrain.....Bh.250.	Morocco.....Dh.6.
Belgium.....BF.50.	Oman.....Oma.300.
Canada.....C\$ 2.50.	Palestine.....\$ 1.
Cyprus.....C£.1.	Qatar.....Rih.3.
Egypt.....E£.1.	Saudi Arabia.....R.3.
France.....FF.8.	Spain.....Ps.3.50.
Germany.....DM.2.5.	Switzerland.....Sfr.3.
Greece.....DR.400.	Syria.....L.S.15.
Iraq.....\$ 1.	Tunisia.....M.600.
Italy.....L.3000.	U.A.E.....Dirh.3.
Jordan.....Jds.200.	UK.....£.1.
Kuwait.....Kds.200.	USA.....\$2.

لأنه من المعتذر إقامة تحالف دولي جديد واشنطن تعد إسرائيل لدور «شرطي الخليج»

■ لثقت انتظار المراقبين في الأسبوع الثاني من شهر آب/ أغسطس الماضي بعد قرار جمهوري الرئيس العراقي وينتلي إلى الزين، أن التحرك العسكري الأميركي الذي جرى كمنظرة بحجة ردع صدام حسين عن القيام بأي عمل عسكري ضد الأربن أو أي دولة أخرى في المنطقة، قد جرى في اتجاه إسرائيل، فقد أمرت القيادة الأميركية حاملة الطائرات «تيندور روزفلت» بالتحرك باتجاه المياه الإسرائيلية وتحتوي باتجاه ميناء حيفا. وقد توافقت هذه الحركة مع انتشار تقارير في واشنطن تفيد بأن الولايات المتحدة تنهج نحو إشراك إسرائيل في أي عمل عسكري يتعلق بأمن الخليج بعد استبعادها في الحرب الأخيرة ضد العراق (١٩٩١). ومن هذه التقارير واحد يشير إلى أن واشنطن لا تعمل فقط على إشراك إسرائيل، وإنما على إعدادها أيضاً لتلعب دور «شرطي الخليج» في الأزمات المقبلة «لأنه من المعتذر في المستقبل إقامة تحالف دولي جديد على غرار التحالف الواسع الذي أقامه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في حرب تحرير الكويت». وقال التقرير المشار إليه إن قيام أزمات في المستقبل على المسرح النظري الأميركي في العالم أمر متوقع قياساً على التجارب الماضية، «ذلك أنه بين حين وآخر يمكن أن يظهر على هذا المسرح أيضاً رئيسي أو غيرهم من موارئين المصالح الإقليمية والعالمية». ولما حظرت الولايات المتحدة استخدام عبارة «موازن المصالح» لا عبارة «موازن القوى» باعتبار أن مسألة موازن القوى باتت

شكوى «الميزان» على الحكومة اللبنانية



الصفحة الأولى
من عدد «الميزان»
الذي منع توزيعه
في بيروت

MIDDLE EAST WATCH
THE FUND FOR FREE EXPRESSION
DIVISION OF HUMAN RIGHTS WATCH

July 1995

Volume 2, Issue 2

Lebanon's Lively Press
Faces Worst Crackdown Since 1976

Government Shut Down
Three Dailies, One TV Network
Police Crack Down
To Censor London, Paris and Films

تقرير منظمة
«حقوق الإنسان في الشرق الأوسط»
عن التضييق على الصحافة في لبنان

■ تقدمت جريدة «الميزان» بشكوى إلى المنظمات الدولية المدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان، محتج فيها على إقدام السلطات اللبنانية المختصة على منع توزيع «الميزان» في الأراضي اللبنانية من دون إعطاء أي سبب موجب بصورة رسمية. ومن المنظمات التي تلقت شكوى «الميزان» «منظمة العفو الدولية» في لندن ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط في نيويورك، بالإضافة إلى «الاتحاد الوطني للصحافيين» و«جمعية المراسلين الأجانب» في لندن ومنظمة للآلة ١٩ التي تقوم بحملة عالمية من أجل إلغاء لرقابة على الصحافة.

والجوف أن «منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط» كانت أصدرت قبل سنتين تقريراً مفصلاً من خصصت صفحة عن المضايقات المتزايدة التي تمارسها الحكومة اللبنانية ضد الصحافة اللبنانية (انظر الصورة). وقد بعث رئيس تحرير «الميزان» برسائل إلى المسؤولين في المنظمات المذكورة شرح فيها ملاحظات المنع وتذرع السلطات اللبنانية بصورة غير رسمية

الواقع الخلق يؤكد أننا لسنا فرياً معارضاً ولا ننتهي إلى أي فريق معارض لا في الداخل ولا في الخارج، إنما نحن ببساطة مجرعة من الصحفيين والكتاب والمحللين الذين يقدمون آراءهم وأفكارهم بصورة مستقلة ومباشرة وجريئة.

يمنع أي مطبوعات وإفادته من الخارج وتضمن انتقاداً للحكومة اللبنانية وسياساتها. وقال رئيس التحرير في رسالته: «إن انتهاك الحكومة اللبنانية للحريات الصحافية والإعلامية إتهام أخذ في التزايد، وإنما إذ تلفت نظركم إلى هذا

إستناداً إلى تصريحات جاسم السعدون شقيق رئيس مجلس الأمة

تحامل على الكويت في الكونغرس الأميركي



الشيخ جابر أحمد الصباح

مهمة في نظرة أميركا إلى الكويت، على حد قول تلك المصادر. ويبدو أيضاً أن المسؤولين الأميركيين يبدون اهتماماً بعمليات الشركة العقارية الكويتية في أميركا «فوسترلين هولدينغز» وكذلك بإعادة فتح ملف شراء الكويت عام ١٩٨١ شركة النفط الأميركية «سانتا في» وهي صفقة أدن فيها عدد من مسؤولي الشركة ومن المسؤولين الكويتيين بتهمة «الإتجار بالأسهم بناءً على معلومات من الداخل»، وهو من المخططات في البورصة. وتقول مصادر في الكونغرس الأميركي بأنه من المتوقع إصدار مذكرات جلب يستدعي بموجبها للتحقيق مسؤولون سابقون في شركة «سانتا في» وفي الحكومة الكويتية. ويبدو أيضاً أن فتح هذه الملفات الكويتية في هذا الوقت بعد مرور سنوات عديدة عليها له غايات أخرى كما أشارت إلى ذلك جريدة «ذا نايتز» نقلاً عن مصادر في كابيتول هيل بالقول: «إن الشركات الأميركية تدرك أن العراق يقدم لها إمكانات أكبر وأطول أجلاً. وهناك كثيرون يتوافقون إلى استبعاد الأميركيين من تلك البلاد لحصوله الآخرين عند رفع الحظر وخاصة لمصلحة الفرنسيين». والعرف أن شركة «نوتال» الفرنسية قد وقعت عقوداً كبيرة مع الحكومة العراقية، ويقال أنها بدأت العمل في العراق عبر وسطاء لبنانيين وأردنيين لهم علاقات عمل مع بعض المسؤولين في بغداد.

■ تبني الكونغرس الأميركي القرار ٢٠٤٢ الذي تقدم به الجانب الجمهوري من ولاية ألتينا دافيد مكنوتش للتحقيق في ما وصفه بأنه «شركات متزايدة من الشركات الأميركية التي تقوم بأعمال في الكويت». وتوقع مصادر الكونغرس أن يتناول التحقيق شراء الكويت حصة كبيرة عام ١٩٨٧ في «شركة البترول البريطانية» (بريتيش بتروليم)، مما قد يتسبب بإخراج الحكومة البريطانية. ذلك أن الشركة البريطانية قد أعفت الكويت من ضرائب تقدر بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني (٩٠٠ مليون دولار) باعتبار أن المشتري هو مكتب الاستثمار الكويتي الذي يتمتع بالحصانة لكونه يمثل سيادة الدولة الكويتية. إلا أن جاسم السعدون، شقيق أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة، كشف أخيراً أن الأسهم اشترت لحساب «شركة بترول الكويت»، وهي شركة تجارية لا تتمتع بحق السيادة. وبالتالي لا تتمتع بالحصانة الضريبية. وسبب الإهتمام الأميركي بشراء الكويت حصة ٢٢.٥ في المائة من شركة البترول البريطانية حين طرح أسهمها للتخصيص (ثم خفضت إلى ٩.٥ في المائة بأمر من الحكومة البريطانية) أن أسهم الشركة المذكورة مدرجة في بورصة نيويورك وأن القانون يفرض على بيلار هيئة الإشراف على البورصة بأي صفقة تتمتعده في المائة من أسهم الشركة المعنية. والأوضاع أن مكتب الاستثمار الكويتي في لندن قد أبلغ هيئة البورصة في نيويورك حسب الأصول.

مضاربة خارجية على الليرة وسندات الحكومة

فتح سوق جانبية للمستندات المالية في لبنان

■ بدأت شركة لبنانية من مقرها في طرابلس شمالي لبنان، بيع العقود الاجترارية والمستقلية وتجارة المشتقات المالية. ونقلت وكالة «رويتر» عن مدير الشركة عمر نجا قوله أن مستثمراً لبنانياً في جنيف قد اشترى عقوداً بمبلغ مليونين من الليرات اللبنانية (١.٢ مليون دولار) على أساس توقع ارتفاع أسعار الأدوات الخزينة لمدة سنتين. والمعروف أن مصرف لبنان يصدر مثل هذه الأدوات أسبوعياً مدة استحفاظها تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر إلى سنة وستين بفوائد تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة. وكانت الشركة ذاتها، واسمها بيان أراب انفتحت على الجمهور، قد باعت أدوات لمدة سنتين تستحق في ١٩٩٧ بقيمة ٢٥٠ ألف دولار إلى تاجر أميركي في لندن مقررة بعد احتجازي للحماية من مخاطر هبوط مفاجئ في سعر صرف الليرة اللبنانية. والعقد الاجتراري هذه هي مشتقات مالية قائمة على أوراق مالية حقيقية كالمسندات والأسهم، وهي تحمي المستثمر فيها حق شراء أو بيع تلك الأوراق في غير إلزام بالشراء أو البيع، ودعياً إلى تجارة المشتقات هذه عادة للمضاربين الذين يولفون ربحاً سريعاً. أو المستثمرين الساعين إلى التامين والإحتران ضد تحرك الأسواق الضخم. وأشار المراقبون، تعليقاً على فتح سوق جانبية للمستندات في لبنان، إلى أن ذلك يشي عن تزايد مخاوف المستثمرين في الأوراق المالية اللبنانية من انهيار مفاجئ في سعر صرف الليرة اللبنانية. ونقلت «رويتر» عن مدير شركة «بيان أراب» قوله أنه أعطى

في العدد المقبل من «الميزان»:

دراسة أكاديمية عن سوء الإدارة والفساد في مؤسسات الحريري

في دراسة عن سبيلاته:

قانون الإيجارات يزيد على طين الركود الإقتصادي والإجتماعي بلة!

دون شك الحافز الرئيسي نحو الإنهيار الإقتصادي وما لا يحصى عقابه من نتائج على كل صعيد. ولأن الجسم التشريعي والإقتصادي يتفاهم بشكل مرعب يضاعف من حجم وإستفحال الأزمة الإجتماعية بسبب التناقض بين الواقع والقانون، فأنهضت التي لا تتناسب مع قدرات الناس وإمكانياتهم ستؤد إلى انفجار.

أن بدل إيجار المؤسسات التجارية والصناعية في أحد جنوبه بموجب القوانين الربعة تضاعف منذ 1/1/1982 حتى 6/1/1995 أكثر من سعر صرف الدولار بأضعاف مضاعفة. 336,999,000 = 8776

وأكثر من المد الأدنى للأجور في القطاع الخاص 290,000,000 = 37,000,000. أضاعف القطاع العام 290,000,000 = 216,216,000. وأكثر من نسبة متوسط سعر صرف الدولار والحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص والحد الأدنى للأجور في القطاع العام 10,000,000 = 12,000,000. وفي نهاية العرسة، وبرت المطالب وهي:

● تخفيض بدلات الإيجار التي فاقت مجموع أرقام مضاعفاتها الزائدة في الرسوم 87,200,000 والرسوم 16000,000 للحد الأدنى للرسوم رقم 96/336 المعدل الوسطي لمضاعفات سعر صرف الدولار وتطور الحد الأدنى للأجور في القطاع العام 1/1/1995 والخاص من تاريخ 1/1/1995 حتى 6/1/1995 بما يتناسب مع هذا المعدل، وهو أمر ضروري جداً لإعادة التوازن في إطار المدل بين قيمة المدل وقيمة التكاليف بين الواقع الصحيح والتشريع الخاطئ عقو أو معتد.

● فك الإرتباط بين بدل الإيجار ونسبة إرتفاع المد الأدنى للأجور لأنه في الأساس لم يؤخذ علمياً وعملياً تطور المد الأدنى للأجور في مقياساً إرتفاع بدل الإيجار في بعض الحالات.

● إلغاء بدعة مضاعفة بدل إيجار المؤسسات التجارية عند إعطاء حق الإستثمار للأجر بشكل مؤقت من قبل المستأجر المستثمر، لأن هذه البدعة تنقص من حق المستأجر صاحب الحق بالملكية التجارية بموجب الرسوم رقم 1/1/1995 الذي كرس فيه الملكية التجارية وحماها.

● التذكير دائماً بما دفعه مستأجري الأماكن غير السكنية وخصوصاً أصحاب المؤسسات التجارية من خلوات باعثة ضارة لحساب المالك في كثير من الأحيان وللمستأجر السابق في بعض الأحيان.

● إن مبدأ إستمرارية العقود المعمدة قبل 23 تموز/يوليو 1992 وبحرية العقود المعمدة بعد هذا التاريخ في فصل هذه عن تلك، إطار قانوني مستقل تماماً باتت من الثوابت القانونية المشروعة والمعترف بها ومن الجميع ولا رجوع عنها أبداً، فيجب ضمان حق المالك المستأجر التناقص قبل 23 تموز/يوليو 1992 بشكل دائم وثابت ومستمر كما يجب ضمان حق المالك اللوؤر بعد 23 تموز/يوليو 1992 بصورة دائمة وحازمة وحاسمة.

● وإن العقود المعمدة قبل 23 تموز/يوليو 1992 يجب أن تبقى دائماً في حماية القانون لأن وضعها دقيق جداً، وأن أي حال لا إنعكاسات على الوضع العام الإجتماعي والإقتصادي والتجاري والطبيعي وعلى الإستقرار العام، فإستمرارية هذه العقود ضمن حدود بدلات إيجار ممكنة ومعقولة ومتناسبة مع معدل الدخل القليل لقائمية الشعب اللبناني تشكل صمام أمان في مواجهة بوارس إنتفاضة إجتماعية مكبوتة باتت كالنار تحت الرماد.

من أجل تنظيم العلاقة بين الأطراف المسؤولة، وما جاء في هذه الدراسة أنه بموجب قانون الإيجارات رقم 87/20 الصادر سنة 1982، تضاعفت بدلات إيجارات الأماكن غير السكنية للوؤرة قبل سنة 1984 ثلاثة أضعاف.

ثم في سنة 1992، وفي القانون رقم 96/336 المعدل بالرسوم رقم 96/336 تضاعفت حصيلته هذه المضاعفة السابقة (660) ضعفاً، وبذلك يكون قد تضاعف بدل الإيجار من تاريخ 1/1/1982 حتى 6/1/1995 = 336,999,000.

وفي سنة 1994، بعد زيادة 50% في المائة من نسبة الزيادة على الحد الأدنى للأجور وحصيلته 75% ويكمن قد تضاعف هذا المدل 120000000 = 336,999,000. وفي سنة 1995، وبعد زيادة 50% في المائة من نسبة الزيادة على الحد الأدنى للأجور، أي 10%، يكون قد تضاعف هذا المدل 336,999,000 = 336,999,000. وتضمني الدراسة وتقول: «وبالمقابل، وبدراسة علمية وبالأرقام، عن زيادة سعر صرف الدولار والقيمة اللبنانية، ابتداء من سنة 1981، وفي السنة التي درس فيها وحضر قانون الإيجار رقم 87/20 الصادر سنة 1982 حتى 6/1/1995 قتلتم بما يلي:

● مكان متوسط سعر صرف الدولار سنة 1981 حسب المعطيات الرسمية من قبل الجهات المختصة ما يعادل 4,82 ليرة لبنانية، بل بلغ متوسط سعر صرف الدولار في حزيران/يونيو 1995 1224 ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف سعر صرف الدولار من سنة 1981 حتى 6/1/1995 25,600 = 4,82. وفي سنة 1995، وفي القطاع الخاص، بلغ المد الأدنى للأجور في 1/1/1982 250 ليرة لبنانية، وأصبح المد الأدنى للأجور في القطاع عام 1995 250,000 ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف مدل لبنانية 1000 = 250,000. 6/1/1995 حتى 6/1/1995 = 250,000.

● وفي الفترة الممتدة بين 1/1/1982 و 6/1/1995 تضاعف بدل إيجار المؤسسات التجارية والصناعية في أحد حدوده بموجب القوانين الربعة نفسها تضاعف سعر صرف الدولار 25,600 = 4,82.

● وتضاعف المد الأدنى للأجور في القطاع العام بخارجي 6/1/1995 250,000 = 4,82. وفي سنة 1995، وفي القطاع الخاص، بلغ المد الأدنى للأجور في 1/1/1982 250 ليرة لبنانية، وأصبح المد الأدنى للأجور في القطاع عام 1995 250,000 ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف مدل لبنانية 1000 = 250,000. 6/1/1995 حتى 6/1/1995 = 250,000.

● وفي الفترة الممتدة بين 1/1/1982 و 6/1/1995 تضاعف بدل إيجار المؤسسات التجارية والصناعية في أحد حدوده بموجب القوانين الربعة نفسها تضاعف سعر صرف الدولار 25,600 = 4,82. وتضاعف المد الأدنى للأجور في القطاع العام بخارجي 6/1/1995 250,000 = 4,82. وفي سنة 1995، وفي القطاع الخاص، بلغ المد الأدنى للأجور في 1/1/1982 250 ليرة لبنانية، وأصبح المد الأدنى للأجور في القطاع عام 1995 250,000 ليرة لبنانية، فيكون قد تضاعف مدل لبنانية 1000 = 250,000. 6/1/1995 حتى 6/1/1995 = 250,000.

● وبمقارنة دقيقة ومسؤولة بين هذه الأرقام نفهم جيداً أحد الأسباب المهمة للكارثة والمعضلة الإقتصادية التي نعاني منها والوجه المساوي للشككة الإجتماعية والجمود التجاري وأسباب الفقر والإفقار. واستطرد أن نوجع نطالب بزيادة الأجور ولكن نلصق على المطالبين بأن يراعى المد الأدنى من التناقص بين الواقع والتشريع بجدي ومصادقة وتجرده. وتضمني الدراسة قائلة: «إن القوانين التي لا تروني بين الداخل ووجود التكاليف هي قوانين طائلة ومدمرة، وهي مع الوقت ستكون من

وفي إطار تبسيط الصور، على مغاير القانون الحالي وما يستوجب من تعديلات، قامت «جبهة الدفاع عن حقوق المستأجرين» و«تجمع المستأجرين في لبنان» و«التحالف النقابي» بدراسة تستند إلى العلم والمنطق أرسلت إلى الجهات المعنية



● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

● وعن الفرق بين السلعة المستوردة من الخارج والمنتجة في لبنان، يقول كساب: «إن السلعة التي تستورد من الخارج بواسطة الدولار لا يبقى فيها سوى 10 في المائة أو 20 في المائة من قيمتها. في حين أن السلعة التي نتجتها محلياً، فأننا نضع نسبة 20 في المائة أو 30 في المائة لتأمين مواردها الأولية من الخارج، والقيمة المضافة تثبت في لبنان لتوزع على عمالنا وعلى مصاريف الكهرباء والضمان والضرائب. إضافة إلى أنها تدفع للصانع إلى تحقيق مشاريع أفضل وإلى استثمار أمواله مرآت عديده، وهذا ما يدفع للمجلة الإقتصادية إلى الإنتاجية التي تعكس تلقائياً إنخفاضاً في الأسعار، عكس ما يثار لها عندما تحمي الصناعة وترتفع أسعارها مباشرة. عندما الصنع الذي يملك تجهيزات معينة يقوم بمضاعفة إنتاجه بموجبات الحاضرة. عندما الكلفة تنخفض حتماً، بينما في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة إنتاجه بشكل ضخم تمكس تدنيا في القدرة الشرائية لدى المستهلك. من هنا نتمنى أن تفرض الحكومة علينا مواصفات معينة للإستيراد والتصدير. ولا سيما وأننا نستقبل سلعاً إغراقية من الخارج تشكل ضربة قاسية للصناعة».

تجاهل أم سوء نية

● حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المثلج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولست عن كتب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم ترسخ بعد القاعة اللازمة بأهمية صناعنا؟ فليقتضوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون مضاعفة أم لا؟»

● وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «لأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة تفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يرقى الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

● وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، إن هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي لطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء وال النواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية. وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتشسيق في هذه المجالس كي تبصر الدور الفعلي، فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشهدها اسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة إلى اللقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات».

بيروت - محمد عطوي

من هنا كانت الدعوة إلى فك الإرتباط بين بدل الإيجار ونسبة إرتفاع المد الأدنى للأجور، لأنه في الأساس لم يؤخذ علمياً وعملياً تطور المد الأدنى للأجور في مقياساً إرتفاع بدل الإيجار في بعض الحالات، بل إن بدل الإيجار فاقه بأضعاف مضاعفة.

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

● وعن الفرق بين السلعة المستوردة من الخارج والمنتجة في لبنان، يقول كساب: «إن السلعة التي تستورد من الخارج بواسطة الدولار لا يبقى فيها سوى 10 في المائة أو 20 في المائة من قيمتها. في حين أن السلعة التي نتجتها محلياً، فأننا نضع نسبة 20 في المائة أو 30 في المائة لتأمين مواردها الأولية من الخارج، والقيمة المضافة تثبت في لبنان لتوزع على عمالنا وعلى مصاريف الكهرباء والضمان والضرائب. إضافة إلى أنها تدفع للصانع إلى تحقيق مشاريع أفضل وإلى استثمار أمواله مرآت عديده، وهذا ما يدفع للمجلة الإقتصادية إلى الإنتاجية التي تعكس تلقائياً إنخفاضاً في الأسعار، عكس ما يثار لها عندما تحمي الصناعة وترتفع أسعارها مباشرة. عندما الصنع الذي يملك تجهيزات معينة يقوم بمضاعفة إنتاجه بموجبات الحاضرة. عندما الكلفة تنخفض حتماً، بينما في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة إنتاجه بشكل ضخم تمكس تدنيا في القدرة الشرائية لدى المستهلك. من هنا نتمنى أن تفرض الحكومة علينا مواصفات معينة للإستيراد والتصدير. ولا سيما وأننا نستقبل سلعاً إغراقية من الخارج تشكل ضربة قاسية للصناعة».

تجاهل أم سوء نية

● حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المثلج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولست عن كتب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم ترسخ بعد القاعة اللازمة بأهمية صناعنا؟ فليقتضوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون مضاعفة أم لا؟»

● وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «لأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة تفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يرقى الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

● وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، إن هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي لطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء وال النواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية. وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتشسيق في هذه المجالس كي تبصر الدور الفعلي، فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشهدها اسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة إلى اللقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات».

بيروت - محمد عطوي

● ما زالت صياغة مشروع جديد للإيجارات تحظى بأهمية من جميع الأطراف المعنية، نظراً إلى ما لهذا الموضوع من أثر بالغ على تفعيل الدورة الإقتصادية وانعكاساته الكبيرة على المواطنين اللبنانيين. فعلى المستوى السياسي يتخوف مستأجر

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

تجاهل أم سوء نية

● حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المثلج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولست عن كتب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم ترسخ بعد القاعة اللازمة بأهمية صناعنا؟ فليقتضوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون مضاعفة أم لا؟»

● وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «لأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة تفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يرقى الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

● وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، إن هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي لطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء وال النواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية. وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتشسيق في هذه المجالس كي تبصر الدور الفعلي، فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشهدها اسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة إلى اللقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات».

بيروت - محمد عطوي

بيروت - محمد عطوي

رئيس تجمع صناعيي المتن الجنوبي له الميزان:

الصناعة اللبنانية إلى زوال!

● اعتبر الصناعيون في لبنان القرارات المتخذة من قبل حكومة الحريري

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

تجاهل أم سوء نية

● حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المثلج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولست عن كتب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم ترسخ بعد القاعة اللازمة بأهمية صناعنا؟ فليقتضوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون مضاعفة أم لا؟»

● وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «لأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة تفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يرقى الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

● وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، إن هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي لطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء وال النواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية. وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتشسيق في هذه المجالس كي تبصر الدور الفعلي، فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشهدها اسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة إلى اللقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات».

بيروت - محمد عطوي

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

تجاهل أم سوء نية

● حول التجاهل الرسمي للصناعة اللبنانية، يقول كساب: «لا أدري إن كان هناك من تجاهل أو سوء نية تجاه القطاع الصناعي المثلج، إذ يطلب دائماً من جمعية الصناعيين دراسات عديدة تعكس حجم الصناعة. ووزارة الصناعة قامت بمسح شامل ولست عن كتب هذا الحجم الصناعي. ولا أدري لغاية اليوم لماذا لم ترسخ بعد القاعة اللازمة بأهمية صناعنا؟ فليقتضوا ويقولوا لنا إن كانوا يريدون مضاعفة أم لا؟»

● وعن كيفية دعم القطاعات المنتجة وخصوصاً الصناعة، يقول كساب: «لأسف، لا توجد سياسة إقتصادية واضحة. فنحن دائماً نطالب إما بعرض ما لدى الحكومة من برامج وخطط صناعية وإما بالتدقيق ببرامجنا الخاصة أو بوضع برامج مشتركة. نريد سياسة إقتصادية واضحة تفتقر إليها، بعيدة عن الإرتجال الذي يرقى الصناعة في المستقبل المجهول. من هنا ندعو إلى التعاون سوياً».

● وعن غاية التحرك الأخير لتجمع صناعيي المتن الجنوبي، يقول كساب: «الحقيقة، إن هذا التحرك لم يشمل فقط تجمع المتن الجنوبي، بل تعداه إلى جميع المجموعات الصناعية. فالتحرك الأول بدأ في المتن الشمالي وصولاً إلى المتن الجنوبي لطرابلس. واليوم يعمل هذا التحرك في المناطق جميعها لوضع الوزراء وال النواب المعنيين في أجواء الصورة الحقيقية بغية لمس مدى معاناة الصناعيين ومدى حجم الصناعة اللبنانية. وحول جهود مجلس القطاعات ومجلس التجمعات الصناعية يقول: «حصلت إجتماعات عديدة للتشسيق في هذه المجالس كي تبصر الدور الفعلي، فمن مدة قصيرة حصل هذا الأمر في مجلس تنمية الصادرات من خلال تعيين مقررين ولجان تهتم بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية، ولجان أخرى تولي إهتمامها لتنسيق المعارض الصناعية في لبنان، وخصوصاً المعارض اللبنانية الخارجية التي تشهدها اسم الصناعة اللبنانية والتي تفتقد إلى وصاية الحكومة وإلى التراخيص التي تخولها إقامة مثل هكذا معارض. وأما على صعيد مجلس المناطق ومجلس القطاعات فقد حصلت إجتماعات عديدة مشتركة، إضافة إلى اللقاءات ضمت جمعية الصناعيين ورؤساء التجمعات».

بيروت - محمد عطوي

صدر الآن...

الجزء الأول من المرجع، في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

الكتاب في مكتبته



للحصول على اشتراك في «المرجع» الإتصال بالهاتف : 863 9558 (0181) أو بالفاكس: 863 2873 (0181) لمن النسخة 5 جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج 12 دولاراً أميركياً الاشتراك للمجموعة يكاملها في بريطانيا 75 جنيهات استرلينية وفي الخارج 13 دولاراً أميركياً.

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

● تلك البلدان لا تقع له فرصة المناقشة. تأخذ مثلاً على ذلك، السعودية التي إنتفضت صناعياً منذ عشرين سنة فقط، فافضة 20 في المائة من الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها. فهل من المعقول فرض هذه النسبة على سلعنا التي تصدر إليها، وهي التي نطالها دائماً بالمساعمة في الوقت الذي نستورد منها سلعاً معفاة من الجمارك. فكيف يمكننا أن نستمر وحول الخطوات التصحيحية إذا لم تطلع جمعية الصناعيين بالوصول إلى نتيجة مرضية مع الحكومة، يقول السيد كساب: «إعتقدنا على إتخاذ خطوات تصحيحية في لبنان، ونحن لا نريد هذه الفكرة، لكننا نؤمن بصانعنا، وكانت لدينا حقوق مكتسبة إنتزعت منا. وفي الوقت نفسه نريد تنفيذ مطالبنا التي نسمى إلى تحقيقها. وفي حال لم نحصل على مراننا فالصناعة اللبنانية التي يعملون في الصناعة اللبنانية، فما مصير هؤلاء، إن تدهورت الصناعة واقتلت أبوابها».

بيروت - محمد عطوي

الأردن

في خطة تصحيحية شاملة لقوانين الاستثمار

عمان تغري المستثمرين الأجانب بإلغاء الضرائب والقضاء على البيروقراطية

■ لم يكن إعلان وزير المال الأردني، ياسل جردانة عن جملة من القوانين لتعزيز قدرة المملكة الأردنية الهاشمية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مفاجئاً، فقد توقع الخبراء الاقتصاديون للفريقين هذه الخطوة منذ التفاهم الأردني - الإسرائيلي والصالح الذي شرع الأبواب أمام عمان. والتشريعات الاقتصادية الجديدة، كما قال ياسل جردانة، هدفها تصحيح المناخ الاستثماري وجعل أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وجعل الأردن قادراً على المنافسة مع الدول في المنطقة وعلى أطرافها مثل تركيا وقبرص ومالطا.

ويستوقع أن يحصل النمو الاقتصادي في هذه السنة إلى ٦,٣ في المائة مع تصحيح مواضع في أداء الاقتصاد الأردني من جراء إصلاحات هيكلية في نظامه الاقتصادية - إحصائية - إحصائية - إحصائية. صندوق النقد الدولي.

وقال ياسل جردانة، إن من بين أهم مكونات التشريعات الاقتصادية الجديدة خطوات «أكثر شفافية» وتم تخفيض الإجراءات المعقدة والبيروقراطية لتمكين المستثمرين من عمل كل ما يحتاجون بطرق أكثر يسراً وسهولة.

ويشكر المستثمرون حالياً من الروتين وتعقيدات الحصول على موافقات من جهات مختلفة.

وقال جردانة إنه سيتم تشكيل هيئة لتشجيع الاستثمار يكون دورها تحقيقاً أكثر منه إشرافاً الذي أصبح الآن يدخل ضمناً في القوانين.

وقال جردانة: «والقوانين الجديدة تضمن مصوراً أساسياً يحفز الاستثمار الأجنبي وهو المساواة التي يمنحها له مع المستثمر المحلي والمساواة التي يضعها لجذب استثماراته من خلال اللجوء إلى التشجيع الدولي وعدم تعرض مشاريعه للإستغلال من دون تعويض».

وفي التشريعات الجديدة فإن المستثمر الأجنبي، سيتلقى ضمانات أكبر إلى جانب مناهج سيكون أكثر جاذبية وتشريعات متطورة إلى الالتزام بمساواة استقرار نقدي ومالي.

التشريعات الحالية تميز بين المستثمر الأردني والعربي وغير العربي وتضع حداً أقصى لا يتجاوز ٤٩ في المائة على ملكية المستثمر الأجنبي في الشركات الشاهنة العامة باستثناء المشاريع الصناعية التي يمكنها تملكها بالكامل.

وكان جردانة ذكر أن نظاماً تفصيلياً سيقدمها مجلس الوزراء قبل بدء قمة اقتصادية إقليمية في عمان في تشرين الأول/أكتوبر المقبل ونصم ستقوى للملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية من شأنها أن توسع نطاق المشاركة الأجنبية في مقدار أكبر بكثير مما سمحت به.

لكنه أكد أن مسألة الاستثمار في الأراضي من قبل الأجانب ينظمه قانون القاطعة الاقتصادية الجديد الذي أقره البرلمان في الأول/أكتوبر بدلا من قانون مقاطعة إسرائيل السابق وليس حزمة التشريعات الاقتصادية الحالية.

وقال جردانة إن تشجيع التخفيضات الضريبية على خريفة الدولة سيخفف زيادة الإيرادات الحكومية من أنشطة أخرى على رأسها ضريبة المبيعات.

وأضاف: «ذلك نظراً إلى ضريبة المبيعات ووفقاً ضريبة المبيعات العامة من ٧ إلى ١٠ في المائة لتعويض الدخل الحكومي من التخفيضات الضريبية بحيث يكون ككل جانباً من حيث تأثيره على إيرادات الحكومة».

الأردن - غزة - أريحا

الأردن يعير السلطة الفلسطينية خبرتين لإعداد الموازنات العامة

■ وافقت الحكومة الأردنية على السماح للخبراء الماليين محمد شريم وغتمان أبو طينة، بالتوجه إلى غزة - أريحا للعمل لمدة ثمانية أشهر على مساعدة المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية لإعداد الموازنات المالية العامة.

وبذلك يكون شريم وأبو طينة أول خبراءين أردنيين تستعين بهما السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكان عدد من المسؤولين الفلسطينيين أثار مسألة الاستفادة من الخبرات الأردنية في رسم السياسات الاقتصادية خصوصاً في المشاريع الفنية التي تحتاج إلى خبرات عملية لم تتوفر بعد في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وقال الدكتور سمير عبد الله، رئيس قسم السياسات الاقتصادية

والمستقيم تغطية الزيادة من احتياطات تطويرية تبلغ ٢١,٩ مليون دينار (٤٦ مليون دولار) مع منح سهم مجاني لعملة الأسهم الحاليين البالغ عددهم ٣٠,٨٥ مساهماً.

وسيعمل البنك الذي يمتلك ١٠,٧ شريك في أنحاء الأردن ويختبر المانع الرئيسي للإنتظام العقاري الخاص أنشطته السنة الماضية لتتضمن الأعمال المصرفية التجارية. وقال مسؤولو البنك أنه

وأضاف أن عشرين عاماً من التنمية والإعمار، أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من نقص في الخبرات والكفاءات العملية، على الرغم من الكفاءات الفلسطينية المتواجدة في الخارج.

وأضاف أن عشرين عاماً من الاحتلال لم يزل الخبراء والإداريين الفلسطينيين خلالها فرصة إدارة مؤسساتهم ورسم سياساتها لخدمة نفسها وأيضاً في الخبرات العملية. وفي المقابل أصبح لدى السلطة الوطنية خبرات ذات طبيعة نظرية وأكاديمية من مناهج جامعات وخبراء، من مراكز البحوث ومن دارسين وباحثين يمكن الاستفادة من خبرتهم لكن على المستوى النظري والقياسي فقط من دون التطبيق.

وفي الأشهر الماضية زار الأردن عدد من المسؤولين الفلسطينيين وبحثوا مع نظرائهم الأردنيين في إمكانات الاستفادة من الخبرات والخبراء الأردنيين في عدد من المجالات وعلى رأسها المجالات التقنية والمالية.

وفي شهر حزيران/يونيو الماضي بحث وفد فلسطيني مع محمد سعيد القاضي محافظ البنك المركزي الأردني في إمكان الاستفادة من الخبرات الأردنية في المجالات التقنية والمالية التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية.

وتم خلال اللقاء الذي ترأسه الجانب الفلسطيني الدكتور فؤاد يسيسو، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، البحث في طرق التعاون بين الطرفين خصوصاً ما يتعلق

لأنها تعاني نقصاً في الخبرات والكفاءات العملية

الأردن يعير السلطة الفلسطينية خبرتين لإعداد الموازنات العامة

بالخطوات العملية مثل تسديد الالتزامات المالية الخاصة بهذه الخطوة، إضافة إلى البحث في إمكان الاستفادة من السلطة الوطنية الفلسطينية من التجربة الأردنية في إصدار العملة.

وأشار فؤاد يسيسو في حينه بنور البنك المركزي الأردني في على استقرار الدينار الأردني ووضع سياسة نقدية ناجحة.

كما تم البحث في هذه القضايا خلال زيارة قام بها في وقت سابق من السنة الجارية الدكتور عامر علاونة الذي يشغل منصب وكيل وزارة المال الفلسطينية، إلى الأردن التقى خلالها ياسل جردانة، وزير المال الأردني ومحمد سعيد القاضي.

بعد ما كانت ترى منطقة الشرق الأوسط من مأسورة بنديقة

تل أبيب من الهيمنة العسكرية إلى استراتيجية السيطرة الاقتصادية!

مجموع إجمالي الناتج الوطني لكل من مصر وسورية والأردن وإيران كما أن متوسط الدخل السنوي للفرد في إسرائيل يبلغ ١٤ ألف دولار مقارنة مع ٩٠٠ دولار للدول الأربع الجارة.

وحسب رأي خبراء تمويل، رئيس مجموعة شركات حجاب الإسرائيلية التي تقوم ببناء مصفاة للنفط في مصر في إطار مشروع مشترك، أن بإمكان إسرائيل أن تسوق في الشرق الأوسط منتجات ذات تقنيات متقدمة تتعلق بالزراعة والري والطاقة الشمسية وبغية الحصول على لا تحتاج إلى منتجات تجسد أعلى ما توصل إليه العلم في مجالات البيئة التقنية.

ويرى غيلرمان، رئيس اتحاد الحرف التجارية والصناعية في إسرائيل، إن الفوائد التي سيحققها السلام لبلاد ستكون بشكل رئيسي في زوال الحواجز التي كانت تحول دون تقدم بعض الشركات متعددة الجنسية إلى إسرائيل خديعة من آثار القاطعة العربية.

ومؤخراً قامت «مؤسسة مارتون كاري» الاسكتلندية لإستثمار بإنشاء صندوق براسمال مشيرين مليون دولار يحصل اسم الفخري - ويضم الإستثمارات للشرق الأدنى، ويضم مجلس إدارة الصندوق اسرئائيليين وأردنيين ومصريين.

وقامت عدة شركات متعددة الجنسية بفتح بوابات كاثبات لها في إسرائيل بخدم بولا عربية. وتؤدي شركة «أيس هارد وير» الأميركية ومركزها «البيروت» استثماراً وكلائها الإسرائيليين لتزويد العاملين في مؤسسات وكلائها في الدول العربية.

ويلاحظ هؤلاء الفرق الهائل في القوة الاقتصادية بين إسرائيل وبقية جيرانها بشكل هو الآخر ضئيلة. فالعراق الذي أنتج الوطني للدولة العربية في السنة الماضية بلغ ٧٤ مليار دولار تقريباً أي ما يساوي

والقارب بين إسرائيل والدول العربية يخلق عملية لتحول فيها المسائل الاقتصادية إلى القوة العسكرية التي ستمتد لتشكيل العلاقات بالمنطقة بدلاً من المصالح القومية التي كانت القوة

الصاروخية الإسرائيلية الذي كان نشاطه يتركز بالأساس على الدول العربية والأميركية اللاتينية.

وهذا النشاط لفت نظر شركات أميركية إلى إسرائيل باعتبارها مركزاً إقليمياً لنشاطاتها في الدول العربية. وحالياً تستعد شركة «تايمكس» لانتاج مكتب في القدس لتطوير المصانع الدقيقة بالتعاون مع مؤسسات إسرائيلية متخصصة.

وسبقوا بافتتاح مكتب إقليمي للشؤون في إمارة دبي وتظهر دول عربية في مقدمتها مصر بعين الريبة إلى محاولات إسرائيل للتغلغل الاقتصادي في المنطقة. وترى أنها تستعيد السيطرة عليها. لكن إسرائيل تذكر أن لديها مخططاً من هذا النوع.

وحول ذلك يقول إن غيلرمان، رئيس «مؤسسة غروف التجارية والصناعية في إسرائيل» ضمن كمن يعرض على حيل مذبذبة. فمن جهة ترغب في أن تكون لاعباً إقليمياً رئيسياً في التجارة والأعمال بالشرق الأوسط ومن ناحية ثانية لا تريد تدمير الحواجز القائمة بين إسرائيل وتحتل السلطة الاقتصادية على المنطقة. ويقول إيلان أن التغيير في التفكير الاستراتيجي لإسرائيل يمكن أن يغير صانعي من مكتب رئيس الوزراء أسبق رابين ويحمل تاريخ ١٩٩٤.

فقد جاء في التقرير المذكور ما نصه: «إن الخطوات في اتجاه الصلح والتعاون بين إسرائيل والدول العربية يخلق عملية لتحول فيها المسائل الاقتصادية إلى القوة العسكرية التي ستمتد لتشكيل العلاقات بالمنطقة بدلاً من المصالح القومية التي كانت القوة

التي من صنع إسرائيلي. وفي مجال الزراعة، يشرف حالياً خبراء زراعيون من إسرائيل على مزارع نموذجية في مصر والعرب، تستعمل تقنيات التي من صنع إسرائيلي.

وفي المجال الصناعي شارك مهندسون من مصر والأردن والمغرب وفلسطين في دورات فنية عقدت بإسرائيل تحت إشراف مركز التعاون الدولي التابع لوزارة

الزراعة الإسرائيلية.

سوريا - السعودية

الميزان التجاري بين البلدين لا يعكس الطموح

السعوديون اشتكوا من عدم وجود مصارف خاصة للإستثمار في دمشق

عدم وجود اشعاع. وقالت ان السعوديين اكدوا ضرورة العودة الى بنود اتفاق سنة ١٩٧٢ في ما يتعلق بالغاء رخص الإستيراد لخفض البضائع السعودية، وعدم فرض ضرائب على الشاحنات بين الجانبين. وأضاف الى ذلك كله فإن الجانب السوري طلب من السعوديين مراجعة مكتب تسويق النفط في رئاسة مجلس الوزراء لدخول منتوجات «بترولوب» لتلبية حاجات سوريا من زيوت. وأضاف ان اعتباراً من سنة ١٩٩٧، عندما تبدأ الصفقة الثانية بانتاج زيوت الأساس في السعودية، وتكرت ان الجانبين بحثا في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال الري والياه والزراعة والسياحة واحتلال تصدير سوريا الشعير الى السعودية.

الفرقة التجارية في جدة عبد العزيز النويصر، بحث أيضاً في مستوى الميزان التجاري بين البلدين في الأعوام الأخيرة «ويوجد أنه لا يعكس الطموح». ويذكر ان قيمة الصادرات السورية إلى السعودية ارتفعت من ٣٦٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٧ الى ١,٥ مليار ليرة سورية، فيما حافظت الصادرات السعودية الى سوريا على مستوى الـ ٤٦٦ مليوناً، علماً ان الدولار يساوي نحو خمسين ليرة سورية، وأصبحت للصادرات الجانب السوري احدى استعداده لتقليل الصعوبات أمام دخول المنتجات السعودية الى سوريا، وإن الجانبين بحثا في (توريد منتجات «سايك» و«بترولوب» وأغلاء منتجات الأولى من شهادات الصحة وشهادة

وتهدف إقامة المصرف الثاني إلى تنمية الصادرات وتشجيعها بحيث يحق له القيام بمختلف العمليات المصرفية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وتقديم الإستشارات التسويقية للمصدريين السوريين. أما بالنسبة إلى مطالبة الجانب السعودي برفع مساحة الأرض التي يحق للسوري تملكها في سوريا ورفع القيود عن المساحات التي يرغب السوريون في تملكها بهدف السياحة والإستثمار، فإن مسؤولين في وزارة الزراعة وأعضاء في الوفد قالوا ان سوريا «تطالب العاملة بالمثل، بحيث يحق للسوريين التملك في المصارف المطلحة ان مجلس رجال الأعمال الذي رأسه نائب رئيس اتحاد غرف التجارة صالح الملاح وبعض



حافظ الأسد



الملك فهد

المصارف العامة ووجود اسعار مصرف متعينة للدولار في البلاد وعدم السماح للسعودي بتملك مساحات واسعة في سوريا وعدم وجود سوق لتداول الأسهم فيها، وتكرت أيضاً ان رجال الأعمال السوري عبد الرحمن الملاح اقترح إقامة مصرف سوري - سعودي مشترك في البلاد، وأشار الى ان الرد السوري كان ان الحكومة تقوم بتطوير للمصارف الحكومية بمساعدة الاتحاد الأوروبي. وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية استبعد أخيراً قيام مصارف خاصة في البلاد، لأن الحكومة تتهيأ لتأسيس مصرف للإستثمار برأس مال اجاملي قدره مليار ليرة سورية والمصرف السوري لتنمية الصادرات. ومن المقرر ان يؤدي المصرف الأول العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قانون الإستثمار رقم ١٠ والرسوم التشريعية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ مرسومة للإستثمار، خصوصاً ان زيادة الرواتب المشار اليها أصبحت مبررة للمفعل اعتباراً من أول آب/ أغسطس الماضي، أي ان الفائدة العملية منها لن تبدأ قبل نهاية الشهر، مما يعني ان غلاء الاسعار سبق زيادة الرواتب من الناحية العملية.

المصاعدات والقروض التي تقدمها الحكومة السعودية والبنك السعودي للتنمية في مجال البنية التحتية مثل تخصيص نحو ٢٠٠ مليون دولار لإقامة محطة كهرباء شمال حلب بطاقة قدرها ألف ميغاواط. ● إستثمارات القطاع الخاص التي تدخل أساساً في إطار قانون الإستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، حتى الآن أسهم السعوديون في رسائل ٢٨ مشروعاً صناعياً من أصل ١٢٠ مشروعاً أسهم في تمويلها عرب وإحسان من أصل الـ ٨٠٠ مشروعاً صناعياً التي رخص لها في إطار قانون الإستثمار رقم ١٠. وأضاف ان نسبة المساهمة السعودية في كلفة المشاريع واصلت بين ١٠ و ١٠٠ في المائة وتأتي في مقدمتها شركتا النقل البحري بكلفة ٤٠ مليون دولار والبري بكلفة ٤٠ مليون ومشروع مصنع للأسمت والشمع القطاع الخاص في الوفد السعودي أشار لثناء الإجتماعات الى عدد من الأمور التي ينظره تعيق تدفق الرساميل الى سوريا، ومنها عدم وجود مصارف خاصة واسلوب عمل

أسفرت الجولة الخامسة لإجتماعات اللجنة السورية - السعودية التي جرت في مطالح الشهر الماضي عن «تأكيد» واضح لدى الجانبين على «إزالة العقبات أمام تطوير العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين». إلا ان البيان الختامي توقف عند هذا الحد ولم يذكر كما كان يتوقع المراقبون، قيام «شركات مشتركة» بين رجال الأعمال في البلدين. وفي البيان الختامي نقراً ان الجانبين أعربا عن «الارتياح الكبير للتعاون والعلاقات ونموها في كل المجالات الاقتصادية والتجارية، وأكد على أهمية مواصلة اتقاء الإجراءات التي من شأنها تعميق العلاقات وتطويرها» تنفيذاً لأحكام الاتفاق التجاري والإقتصادي الذي أبرم سنة ١٩٧٢.

وأشار البيان الختامي الى ان الجهود ركزت على «تصميم نفاذ صارت كل جانب إلى الآخر». وتقرأ دعوة «والفعلات الاقتصادية إلى زيادة التعاون والإستثمار المباشر ما بينهما وإقامة المشاريع المشتركة (...) وتسهيل مرور البضائع ورفع كفاءة المرافق العامة في مجال تبادل المعلومات».

وأجيب «الميزان» لما سالت بأن محادثات الجانب الاقتصادي في اللجنة تناولت موضوع الإستثمارات السعودية في البلاد وسبل تطويرها والعقبات التي تعترض ذلك. كما تم البحث في «أساليب نفاذ المنتجات السعودية الى السوق السورية». وقبل لـ «الميزان» ان الجانبين اعتبرا ان الإستثمارات السعودية لا تزال متواضعة في سورية على الرغم مما حققته من خطوات مهمة. وتشمل العلاقات الاقتصادية بين البلدين شقين أساسيين:

العراق بعد زيادة رواتب موظفي الدولة

نار الأسعار تكوي ظهور الناس والدولار يقفز إلى حدود ٢٠٠٠ دينار

الماضي و ١٢٠٠ في الأشهر السابقة. وزاد سعر الكيلوغرام الواحد من السكر إلى نحو ١٦٠٠ - ١٥٠٠ دينار مقابل ٨٥٠ - ٨٠٠ ديناراً في حزيران/ يونيو الماضي. ووصل سعر طبق البيض الذي يحتوي ٣٠ بيضة إلى نحو ١٩٠٠ دينار مقابل ١٨٥٠ ديناراً في حزيران/ يونيو الماضي.



صدام حسين

شهد العراق موجة جديدة من ارتفاع الاسعار بعد اقرار زيادة رواتب موظفي الدولة كان صدر بها مرسوم جمهوري قبل نحو اسبوعين. وهذه الموجة الجديدة من الغلاء مبرمجة للإستثمار، خصوصاً ان زيادة الرواتب المشار اليها أصبحت مبررة للمفعل اعتباراً من أول آب/ أغسطس الماضي، أي ان الفائدة العملية منها لن تبدأ قبل نهاية الشهر، مما يعني ان غلاء الاسعار سبق زيادة الرواتب من الناحية العملية.

وكانت موجة غلاء حدثت في العراق في حزيران/ يونيو الماضي وذلك على اثر موجة سابقة في شباط/ فبراير ١٩٩٥ بلغت ذروتها نحو ٦٠ في المائة. وأوضح هؤلاء ان منتوجات الابواب التي تسيطر على توزيعها الدولة توزع على موظفي القطاع العام في مكاتبهم حيث تتسلمها لجنة يختار الموظفون اعضاءها منهم. وأمام جنون اسعار المواد الغذائية والسلع الاساسية بات الموظف الذي لا يكفيه راتبه مهما بلغت الزيادة التي يحصل عليها فيلجأ عادة الى العمل في مهنة أخرى كي يستطيع تدبير شؤون حياته، فمقوسر رواتب الموظفين نحو خمسة آلاف دينار. ولا يكفي لتأمين حاجات عائلة متوسطة لأكثر من ثلاثة ايام. فاستشرت ظاهرة تحول الموظفين إلى طبقة فقيرة جداً، في الوقت الذي تحصنت فيه الأرواح الفلسطينية للفلاحين في سورية وأخيراً، ان الغلاء في الاسعار دفع الناس إلى المنتجات الزراعية المحلية مما أدى الى ارتفاع اسعارها.

وكان الرئيس صدام حسين أصدر مرسوماً جمهورياً في ١٩ تموز/ يوليو الماضي يقضي بزيادة رواتب موظفي الدولة بنسب تراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة. والإعلان عن الزيادة في الرواتب أثار مخاوف من زيادة مقابلة في الاسعار، وهي مخاوف تنبه لها المسؤولين فاطلقوا التحذيرات من استغلال فرصة زيادة الرواتب لزيادة اسعار السلع. غير ان هذه التحذيرات لم تجد أذناً صاغية فبدأت أسعار السلع ترتفع قبل ان يجني المواطنون ثمار الزيادة عملياً. وتراوح نسبة الزيادة بين ٥٠ و ٧٠ في المائة وذلك بحسب درجات السلم الوظيفي مما زاد مقوسر رواتب موظفي الدولة من ٢٥٠٠ دينار في الشهر الى أكثر من خمسة آلاف دينار. غير ان نسبة الزيادة هذه ارتفعت لتراوح بين ٩٠ و ١٤٠ في المائة بالنسبة الى بعض العسكريين.

سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم وصل إلى ١٨٥٠ ديناراً عراقياً مقابل ١٥٠٠ - ١٦٠٠ في حزيران/ يونيو. وكانت موجة غلاء حدثت في العراق في حزيران/ يونيو الماضي وذلك على اثر موجة سابقة في شباط/ فبراير ١٩٩٥ بلغت ذروتها نحو ٦٠ في المائة. وأوضح هؤلاء ان منتوجات الابواب التي تسيطر على توزيعها الدولة توزع على موظفي القطاع العام في مكاتبهم حيث تتسلمها لجنة يختار الموظفون اعضاءها منهم. وأمام جنون اسعار المواد الغذائية والسلع الاساسية بات الموظف الذي لا يكفيه راتبه مهما بلغت الزيادة التي يحصل عليها فيلجأ عادة الى العمل في مهنة أخرى كي يستطيع تدبير شؤون حياته، فمقوسر رواتب الموظفين نحو خمسة آلاف دينار. ولا يكفي لتأمين حاجات عائلة متوسطة لأكثر من ثلاثة ايام. فاستشرت ظاهرة تحول الموظفين إلى طبقة فقيرة جداً، في الوقت الذي تحصنت فيه الأرواح الفلسطينية للفلاحين في سورية وأخيراً، ان الغلاء في الاسعار دفع الناس إلى المنتجات الزراعية المحلية مما أدى الى ارتفاع اسعارها.

غزة. اربعاء

بعد ما تم رفع حجم الصندوق الإنتمائي إلى ٩٠ مليون دولار

«البنك الدولي» يدعم المشاريع السكنية والصناعية

الذي نلعبه سيكون أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي في المرحلة الثانية. وتأتي من جهة ثانية، الدول المانحة الإقتداء به البنك الدولي، والمساهمة بموارد ملحوظة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. ويتويج المسؤولون في «البنك الدولي» ان يكون ايلول/ سبتمبر الجاري، سوعداً لإجتماع يعقده المانحون الدوليون في أماكن لم تحدد في أوروبا. وستركز المجموعة الإستشارية التي سيراها اجتماعاتها «البنك الدولي»، على مساهمة تقديم ١,٨ مليار دولار المتبقي، من أصل الـ ٢,٤ مليار دولار الذي وعد المانحون بتقديمه. ويرتبط توقيت الإجتماعات، في شكل وثيق، بفترة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد. ويصرف النظر عما إذا توصل الطرفان إلى اتفاق أو اذا أخفقا، فإن البنك ماضٍ في تهيئة خمس عشرة ورقة تتضمن كل منها أفكاراً معينة ستقدم إلى المانحين لدى انعقاد اجتماعاتهم. والغاية من هذه الأوراق، التي لا تصل إلى حد اقتراح مشاريع معينة محددة، ان تشكل أطراً لتتبع عملية تقديم المساعدات في عدد من المجالات المتاحة، بما فيها الإسكان وإنشاء الطرق والمرافق وإنشاء المناطق الصناعية وتمديد البنى التحتية الجديدة بما في ذلك توليد الطاقة وتوزيعها، كما ستعالج هذه الأوراق الحاجة الماسة إلى مزيد من الجهود في مجال المياه والمجارير لا سيما فيما تزداد خطورة وضع الماء في المنطقة على حد ما يقول مسؤول في «البنك الدولي»، وفي مجال الإسكان الذي يبدو انه في رأس الأولويات، يجري حالياً اعداد خطط تحسن الأحياء القائمة حالياً. لكن التركيز الرئيسي سيكون على إنشاء مساكن جديدة تسد حاجة نحو ٤٠٠ ألف غزي يعيشون حالياً في مخيمات للاجئين تفتقر إلى

■ مصادر على اطلاع في «البنك الدولي» ذكرت ان المجلس التنفيذي وافق على زيادة حجم الصندوق الإنتمائي الخاص بغزة من ٥٠ إلى ٩٠ مليون دولار، بعدما لم يمس اعتراضاً من مجلس الحكم في البنك. وبهذا أيدت القرار فوراً الولايات المتحدة (أكبر مساهم في المؤسسة الدولية). بيد ان القرار بعيد عملياً «ملء» الصندوق الإنتمائي الذي تموله أربع «البنك الدولي» وسياتي مبلغ الـ ٩٠ مليون دولار من دخل البنك الصافي البالغ ١,٣ مليار دولار السنة الماضية. ومن المنظر ان يدعم الصندوق ويوسع في مختلف المشاريع في عدد من المجالات بما فيها إنشاء منطقة صناعية والتنمية البلدية والبنى التحتية والإسكان والمشاريع الهادفة الى حفز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصادي الضفة الغربية وغزة. وستحل الأموال الجديدة محل الخمسين مليون دولار التي خصصت للصندوق لدى تأسيسه في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٩٢. ويذكر ان ٢٠ مليون دولار من هذا الصندوق ذهبت مساهمة في تمويل برنامج يتناول البنى التحتية يكلف ١٢٨ مليون دولار، بينما انفق مبلغ ٢٠ مليون دولار على التربة والتأهيل وإنشاء مراكز صحية. وقال كايو كوخ فيز، نائب رئيس «البنك الدولي» المسؤول عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ان «البنك الدولي» ينوي استخدام الصندوق الإنتمائي في سبيل لعب دور أقوى وأكثر من الدور الذي لعبه حتى الآن في أن يكون وسيطة لجميع الأموال بغية سد العجز أو الفجوات في الجهود التمويلية التي تبذلها الجهات المانحة. وأضاف كايو كوخ فيز: «نرغب أكثر مما رغبتنا في الماضي في أن يكون ما في هذه الصناديق متلائماً من موارد إضافية من المانحين، وهذا الدور الوسيط

التحتية المحسنة فيها ومن الأمن والمناخ المستقر اللذين من شأنهما اجتذاب المستثمرين الإسرائيليين والأجانب. من جهة ثانية يعبر غير مسؤول في «البنك الدولي» عن تفاؤله حيال المستقبل المنظور للسلطة الفلسطينية. ففي نظر هؤلاء فإنها قد أحرزت تقدماً كبيراً في السير نحو إنشاء إدارة فاعلة. وبسبب هذا، لم يعد من المنظر ان يجري إلغاء أي ظل على الإجماع الفعلي للجهات المانحة من نوع الظلال التي تاتت في الماضي من عجز سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني على تغطية نفقاتها الثابتة. وفي تقدير المسؤولين في «البنك الدولي» أيضاً ان السلطات الفلسطينية خفضت العجز في موازنتها بمقدار ٥٠ مليون دولار عما كانت التوقعات السابقة تشير إليه. كما أن ما فعله الفلسطينيون بخفض عملياً كمية المال الذي يتعين جمعه من المانحين بغية تغطية العجز في موازنتهم. يبقى أن نحو مشيرين دولة مانحة وعدت مساهمة الآن بتقديم ١٨٠ مليون دولار لصندوق «مواست»، الذي أنشئ في كانون الثاني/ يناير الماضي بغية دعم الصندوق الذي يتكفل بالتفقات الثابتة التي تتحملها السلطة الفلسطينية، وعصرف الصندوق، الذي يديره «البنك الدولي» حتى الآن ١٦٦ مليون دولار.

الماء والتحديات الصحية. وبعد «البنك الدولي» خطة تتناول إنشاء مساكن أساسية بكلفة تقديرياً تصل إلى ٢٠ ألف دولار لكل مسكن على أن تُعفى الأسر التي تشتري هذه المساكن الأعمال فيها لتصبح جاهزة للسكن. وبالإضافة إلى هذا سبّذل محاولة لتطوير البنى التحتية، كإنشاء النخس، بغية المساهمة في تأمين الأسر لتلقي القروض السكنية. ويسير «البنك الدولي» معلومات تفيد بأن المسؤولين الفلسطينيين يدرسون حالياً المناطق التي يمكن إنشاء المساكن الجديدة فيها في غزة، ويات من المنظر ان يخصص عدد هذه المناطق المتقاربة. وسيستخدم المال من المانحين أيضاً في إنشاء مناطق صناعية في غزة. تستمكن الفلسطينيين من التغلب على العراقيل التي كان من شأنها الحلول دون التطوير الصناعي لقطاع غزة، وجعل الصناعة لا تسهم إلا بنسبة ٨ إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من ينظر خبراء «البنك الدولي» الإقتصاديين من اقتصاد تصل فيه قيمة إنتاج الفرد السنوي الإجمالي إلى ١٧٠٠ دولار. ويقول المسؤولون في «البنك الدولي» إن حظوظ الصناعة المحلية ستكون أفضل إذا انطلقت من هذه المناطق الصناعية، إذ انها ستستفيد من البنى

الكويت

إقرار الميزانية واستمرار المديونية

خطة خمسية لخفض العجز وبرنامج للإنعاش

أقر البرلمان الكويتي مشروع ميزانية الحكومة الذي يهدف إلى خفض العجز بنسبة ١٢ في المائة في السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦، ودعا إلى مزيد من التمسك في الميزانية في السنوات المقبلة.

ويؤرخ مشروع الميزانية أن يبلغ الإنفاق ٤,٢٣ مليار دينار (١,١ مليار دولار) مقابل عوائد قدرها ٢,٩١ مليار دينار (٩,٧ مليار دولار) ويغطي على عجز إجمالي قدره ١,٣٢ مليار دينار. وتتوقع الميزانية زيادة في عوائد النفط بنسبة ١١ في المائة إلى ٢,٤٩ مليار دينار (٨,٢ مليار دولار) بسبب ارتفاع أسعاره. ويبلغ العجز الصافي المتوقع للميزانية السنة المالية الحالية ١,٠٣ مليار دينار (خمسة مليارات دولار) وستتم تغطية عجز السنة المالية الجديدة من الإحتياطي العام للدولة وهو أحد أهم صناعات حكومية رئيسية للإحتياطي.

وقال وزير المالية ناصر الريحان أمام البرلمان، أنه سيقدّم إليه خطة خمسية لخفض العجز مع انعقاد الدورة البرلمانية ١٩٩٥/١٩٩٦ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ويعدّل العجز للتوقع حوالي ستمس إجمالي الناتج المحلي الذي قدره إقتصاديون غربيون بحوالي ٢٤ مليار

دولار في ١٩٩٤ ويغطي القاتلون بتحويل عشر عوائد الدولة إلى صندوق احتياطي الأجيال للهيئة الحكومية وهو صندوق الإحتياطي الرئيسي الآخر للرئيس لأساعدة تمويل البلاد عند نزوب، النفط بعد عدة عقود من الآن.

ويتوقع أن يبلغ ما يسمى إجمالي عجز الميزانية والذي يتضمّن هذا التمويل ١,٦١١ مليار دينار (٥,٣٧ مليار دولار) وكان إجمالي العجز ١,٧٦ مليار دينار (٥,٨ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ التي انتهت في الثلاثين من حزيران/يونيو الماضي. ويقول دبلوماسيون أن العجز يرتبط مباشرة بالأسن القومي إذ سيتمّ على الكويت أن تدفع للبلاد كي يتركوا للفراع عنها في حال تعرضها في خطر مماثل للفراع المرآلي عام ١٩٩٠. ويؤهل مسؤولون أن خفض العجز سيطلب إجراء تخفيضات حتمية سياسياً في دولة توفر مزايا عديدة سماء، وتضمن وظيفة حكومية لجميع الكويتيين وتشتغل الأجور أكثر من نصف عوائد البلاد النفطية.

ويستوجب الموازنة الجديدة استثمار الحكومة بأموال الدولة المستمرة في الخارج كما فعلت العام الماضي لحد العجز في موازنة العام

الذي الحالي وقد تراجعت هذه للوارد من ١٠٠ مليار دولار في بداية الثمانينات إلى ما بين ٢٥ و٥٠ مليار دولار بعد تحرير الكويت.

وكان وزير المالية أعلن العام الماضي دعم الحكومة على القضاء على العجز وتعهّد بتقديم تقرير مفصل عن برنامجها لتحقيق ذلك. لكنه لم يفعل ذلك لغاية الآن.

وكانت الحكومة الكويتية بدأت بتنفيذ برنامج إصلاحات واسعاً لإنعاش الإقتصاد الذي تآثر من جراء الإحتياض العراقي في بعض شكل خاص. فنقل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

وتعاني الموازنة الكويتية عجزاً منذ العام ١٩٨٢ بسبب انهيار أسعار النفط الخام الذي يشكل أكثر من ٨٠٪ من عائدات الدولة ويسبب لانهيار السوق المالية في الكويت في العام ذاته. وقد اشترت الحكومة يومها بعض الشركات الطروح السهوية في البورصة لتجنب عملية إفلاس على نطاق واسع.

وكانت الحكومة الكويتية نجحت أخيراً في إصدار قانون يخفض من شروط تمويل مدفوعات خاصة تبلغ ١,٧ مليار دولار مستحقة للدولة التي اشترت ديون الآل المواطنين من المصارف إبتداءً لها من الإتيار

دبي

لأن الصيف كان... على غير عادته... إيجابياً

زاد الطلب فتحسنت أسعار الشحن الجوي

من منتصف حزيران/يونيو إلى الأسابيع الأولى من تموز/يوليو، وقال آخر: «كانت نقفاني ٣,٧ درهم للكيلوغرام في مطلع تموز/يوليو».

وعلى مسارات أخرى طلت الأسعار مستقرة إلى حد كبير. وفي عمليات الشحن من دبي إلى هونغ كونغ وسنغافورة ظل متوسط الأسعار ٤,٢٥ درهم مقارن مع متوسط أربعة دراهم قبل خمسة أسابيع.

وبلغت أسعار الشحن إلى «عنتيبي» و«نيروبي» شرق إفريقيا، مستقرة عند مستوى ستة دراهم تقريباً على الرغم من بدء تشغيل ثلاثة خطوط جديدة تربط دبي والشارقة بنهرين وعنتيبي منذ أواخر تموز/يوليو.

وتسبب لهذه الظاهرة قال أحد وكلاء الشحن، إن الخدمات الجديدة جمعة لا تضيف قدر كبيراً من طاقة الشحن.

لمعظم مساحة عتير البضائع بالطائرة تستغل أساساً لامتعة الركاب.

ساعدت على الإرتفاع الأخير في أسعار الشحن. واتفق المطلون في ذلك الإجماع على تحديد متوسط سعر الشحن بواقع أربعة دراهم كحد أدنى للكيلوغرام بالنسبة إلى البضائع المرسلة إلى أوروبا.

وفي العادة تكون أشهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو وأب/أغسطس خاملة في مجال الشحن الجوي في دبي ولا يتشغل الطلب غالباً إلا بحلول منتصف أيلول/سبتمبر.

والل مدير في صناعة الشحن: «بشكل عام هذه فترة عفاء، إلى حد ما لأن أوروبا تكون مغلقة خلال الصيف، فالصناعة بقلّة والناس في عطلات. والأسعار تنزل إلى أدنى مستوياتها عند حوالي ٣,٥٠ درهم للكيلوغرام في شهر آب/أغسطس، إلا أن شهر أيلول/سبتمبر جاء إيجابياً حتى الآن بالنسبة إلى وكلاء الشحن وشركات الطيران.

وعن الفترة الماضية يقول أحد المديرين: «كانت فترة عصيبة فنزل متوسط سعر الشحن بين دبي وأوروبا إلى ٣,٣٠ درهم للكيلوغرام في الفترة

كشفت مصادر في صناعة الشحن الجوي أن أسعار الشحن البحري في دبي شهدت انهماكاً في الشهر الماضي بينما تنخفض السوق عن نفسها حمل الصيف ويزداد الطلب على الشحن إلى أوروبا.

وقال مدير شحن بشركة طيران كبيرة مقره دبي: «الأسعار تتحسن وهناك زيادة مطردة في الطلب، وخصوصاً على الشحن البحري الجوي من الشرق الأقصى وشبه الجزيرة الهندية إلى أوروبا».

وتسلّ عمليات الشحن البحري الجوي من دبي حوالي ربع حجم العمليات عبر مطار دبي حيث يتم تهريب شحنات ترد إلى دبي من طريق البحر من شبه القارة الهندية والشرق الأقصى وشبهها جواً إلى جهات أخرى.

وقال أحد وكلاء شركات الشحن: «هجعنا في رفع الأسعار قليلاً، ولكننا لا نزال نحاول رفعها أكثر من ذلك».

وتقول مصادر الصناعة إن اجتماعاً عقد مؤخراً لمحتلى شركات الطيران كان أيضاً من العوامل التي

من أجل الترويج لنظام المشاركة الإستثمارية

سلطنة عمان

مسقط تستضيف المؤتمر الصناعي الثالث للإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون

تستضيف مسقط المؤتمر الصناعي الثالث للإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وقد قامت بختطهم المؤتمر غرفة التجارة العربية. البريطانية في لندن بالتعاون مع

المفوضية الأوروبية في بروكسل والجهات المعنية الأخرى. وكانت غرفة التجارة العربية - البريطانية قد أعلنت عام ١٩٩٥ الجاري، عام العلاقات العربية - الأوروبية، كما تقوم بفشاطات عدة تهدف إلى تنمية العلاقة بين الإتحاد الأوروبي

والبلاد العربية، منها قيامها بمهمة الترويج لنظام المشاركة الإستثمارية E.C.I.P. الذي يقمعه الإتحاد الأوروبي لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي يهدف إلى زيادة مشروعات الإنتاج المشترك بين الشركات الأوروبية والشركات العربية في الخليج، عن طريق تقديم تسهيلات وقروض من دون فوائد.

يجدير بالذكر أن الغرفة شاركت في الفترة التي أقيمت في مقر البرلمان الأوروبي في بداية شهر تموز/يوليو بمناسبة العيد الخمسين لجامعة الدول العربية ممثلة في الكلمة التي ألقاها عبد الكريم المرش الأمين العام ورئيس الجهاز التنفيذي للغرفة. تحدث فيها عن كيفية تنمية العلاقات التجارية للإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وأوضح فيها ضرورة دخول السوق الأوروبية في اتفاقيات تخفيضات تدريجية في التعريفات الممركة على المنتجات الصناعية والزراعية الواردة من الدول العربية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وذلك لإعطاء فرصة عادلة لمنتجات الدول الخليجية التي تواجه رسوماً مرتفعة ونظاماً للخصم يعوق دخولها إلى السوق الأوروبية. كما أوضح حاجة الدول المغاربية إلى فرص عادلة أيضاً في هذا الصدد. وأنها لنفعل التجارة على المصنوع على المعيار لتعويضها عن التكتلات التجارية التي تواجه تجارتها مع دول الإتحاد.

وقد نظمت برنامجاً للمؤتمر في عمان وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع غرفة تجارة عمان والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، ومع مؤسسة الخليج للإستثمار، ومنظمة الخليج للإستثمارات الصناعية، وإتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون.

ورسوف المشاركون في المؤتمر لاختيار عمان لمعد

هذا اللقاء الواسع بأنه اختصار موفق لثل هذا التجمع الدولي المهم.

برنامج المؤتمر

في اليوم الأول يفتتح المؤتمر بخطاب يلقه نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والإقتصادية قيس بن عبد الله النعمان، ويكلمة الشيخ فهم القاسمي أمين عام مجلس التعاون الخليجي، ومنايل مارين الرئيس في الإتحاد الأوروبي، ثم يلقي وزير التجارة والصناعة العماني محول بن علي بن سلطان كلمة يضمنها صورة عن الآفاق التي تسعى إليها بلاده.

وفي اليوم الثاني يلقي الدكتور خالد الفايز المدير التنفيذي لمؤسسة الخليج للإستثمار دراسة بعنوان «مناخ الإستثمار والمشاريع المشتركة في مجلس التعاون الخليجي»، تليها ورقة عمل دروس الإستثمار والمشاريع المشتركة للتصدير، يقدمها الدكتور عبد الرحمن الجفاري الأمين العام لمؤسسة الخليج للإستثمارات الصناعية، تليها ورقة الإتحاد الأوروبي بعنوان «أدوات الإتحاد الأوروبي للتعاون التجاري»، وفي اليوم الثالث والأخير يقدم اتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة عن حركة التجارة والتطورات الاقتصادية في «الاستدليل»، كما يقدم الإتحاد الأوروبي ورقة في الموضوع ذاته.

وكان عبد الكريم المرش أمين عام غرفة التجارة العربية - البريطانية في لندن قد أعلن أن المؤتمر المذكور هو فرصة ممتازة للأوروبيين للوقوف على الجوانب المتاحة للعمل في الخليج نظراً لأن دول الخليج العربية تشكل سوقاً عابدة تحتاج أوروبا إلى بلل الجهد للوصول على حصة منها.

١٣ موقعاً نفطياً برسم الشركات الأجنبية

دعت سلطنة عمان الشركات الأجنبية إلى تقديم عطاءات لتطوير واستغلال احتياطات النفط في ١٣ موقعاً برياً وبحرياً للتغلب، وتستهدف السلطنة زيادة الإستثمار الأجنبي في قطاع النفط الجوي لتعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من الحقول القديمة التي تعتمد على وسائل مكلفة للمحافظة على إنتاج السلطنة الحالي البالغ ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

وكانت وزارة البترول والغاز سلّمت وثائق تقديم العطاءات إلى الشركات المهتمة بالموضوع، وستسمح للشركات العاملة في القطاع بالإطلاع على بيانات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي المتاحة للمناطق المطروحة بدءاً من السابع من تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وذكر في مسقط أن ١٣ موقعاً للتغلب تتكون من مناطق واسعة تخلف عنها شركة تنمية نفط عمان متاحة بالفعل، كما أن مساحات إضافية تملك عنها شركة أوكسيدنتال الأميركية مسطرح للتغلب عن النفط والتغلبات لشركة في الإنتاج.

وسيكون على الشركات إرسال عطاءاتها إلى وزارة البترول والغاز في موعد غايته ١٧ شباط/فبراير على أن تتضمن تفاصيل برامج العمل والإقتراعات المالية ونسب إقتسام الإنتاج.

ومعظم الإحتيازات المطروحة خاصة بمواقع بوية في جنوب البلاد ومنها مساحات مباشرة قرب حدود عمان مع المملكة العربية السعودية واليمن.

وتشمل الإحتيازات أيضاً مناطق بحرية في مضيق هرمز وخليج عمان وبحر العرب.

ويبيد المراقبون نفاداً بشأن جانبية الإقتيازات التي تفرجها وزارة البترول والغاز العماني. وقالت نشرة «ميس» الجغرافية الصادرة في فيرمي: «أن وقد انطلق المشروع أخيراً فإن هذا المشروع الذي يتضمن أول فعل رئيسية تخلف عنها شركة تنمية نفط عمان سيحتب بالتأكيد اعتماداً عالمياً، وتعمل لمانتي مجموعات شركات أجنبية في عمان حالياً إلا أنها لا تنتج سوى أقل من عشرة في المائة من إجمالي إنتاج البلاد».

وتملك عمان، وهي ليست عضواً في «أوبك»، احتياطات نفطية تبلغ ٥,٢ مليار برميل.



للتصميم والإعلان

MASTER ART & DESIGN LTD

A Professional creative service right from original concept through to final product

MASTER ART & DESIGN LTD
23 FOUR WENTS, COBHAM,
SURREY, KT11 2NE ENGLAND
TEL: (01932) 868 917

السعودية
بعد نجاحها في الرياض

المنطقة الشرقية تدرس تقنية إعادة استخدام المياه

■ بعد تجريبي شركة مكة لإنشاء والتعمير ومنطقة الرياض لمواجهة مشكلة شح المياه من خلال إعادة استخدامها طلبت مصلحة المياه والصرف الصحي في المنطقة الشرقية من عبد الرحمن عبد القادر فقيه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مكة لإنشاء والتعمير تزويدها بمعلومات مفصلة عن تجربة الشركة في إدخال التقنية الجديدة لمواجهة شح المياه من خلال

إعادة استخدامها وكان عبد الرحمن فقيه أعلن في وقت سابق نجاح القسم الهندسي في شركته في تطبيق سياسة ترشيد إستهلاك المياه، وأوضح أن التصور الذي وضعته الشركة وطبقته بنجاح في ما بعد بني على أساس الاستفادة القصوى من المياه المستعملة في الإنعاش بعد معالجتها، ومن ثم إعادة استعمالها مرة ثانية في صنابير الصرف الصحي وذلك

التغلب على مشكلة النقص في المياه وتوفرها، إذ وفر استخدام هذه التقنية الجديدة ما يزيد على نصف الكميات المستعملة إلى جانب الفوائد الاقتصادية الأخرى المتمثلة في خفض كلفة إستهلاك المياه على المشتركين وجاء في بيان صدر عن الشركة أن مصلحة المياه والصرف الصحي في الرياض بدأت تطبيق هذه التقنية، إذ قرر مجلس إدارة المصلحة برئاسة

الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، الزام جميع الجهات الحكومية والسكنية والتجارية والفنادق والمباني الكبيرة، التي يتم إنشاؤها مستقبلاً والتي يزيد عدد وحداتها على ٢٠ وحدة، بإدخال تقنية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المنفلة في الموقع في حال توفرها أو إعادة استخدام المياه الناتجة عن غسل الأيدي والاستحمام في المبنى نفسه وذلك بتجميعها في مصرف منفصل عن شبكة الصرف الصحي في المبنى ومعالجتها معالجة أولية أو بسيطة من خلال الترشيح وضخها مرة أخرى لتغذية صناديق الطرد.

وأكد قرار مجلس إدارة مصلحة المياه والصرف الصحي في منطقة الرياض أن المصلحة لن تقوم بإيصال المياه إلى المواقع الجديدة التي صممت تراخيص إنشائها إلا بعد التأكد من التزامها بإدخال هذه التقنية الجديدة.

■ بدأت شركة «كوركو» الترويجية إنتاجها التجاري من المواد المانعة للصدأ في مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية بطاقة إنتاجية قدرها ٣٠٠٠ طن سنوياً وبكلفة إجمالية تصل إلى ٣ ملايين ريال.

وقال بوب هكس، مدير عام شركة «كوركو» إن مصنع الشركة يعتبر الأول من نوعه في السعودية وعلى مستوى منطقة الخليج حيث يقوم بإنتاج أنواع عديدة من المواد والمسابيق المستخدمة في حماية



الأمير سلمان بن عبد العزيز

الواسير والقضبان من التآكل والصدأ. وأضاف: بأن طاقة المصنع ثلاثة آلاف طن سنوياً تنتظر أن يتم رفعها قريباً إلى طاقتها التصميمية وهي ٥٠٠٠ طن سنوياً. وأوضح بوب هكس أن هدف الإنتاج تغطية احتياجات ومطلوبات السوق المحلية وتأمين حصة أكبر في السوق. ويقوم المصنع بإنتاج بعض المواد التي تستخدم في البكرات داخل وخارج المنازل، وذلك عبر أسلوب التبييض. وأشار هكس إلى أن منتجات الشركة تستحوذ على أكثر من ٤٠٪ من السوق المحلية سواء الطلاء بسبب تنافسية أسعار

المنتجات. وأكد أن الشركة تخطط لبدء التصدير للخارج بعد سنتين من بدء الإنتاج التجاري. وعن أكبر المستهلكين لمنتجات الشركة قال مدير عام «كوركو» إن شركات الأومنيوم هي أكبر مستهلكي منتجاتها التي يتم استخدامها في تغليف ألواح الأومنيوم لأغراض التجميل باللون المختلفة بالنسبة إلى الأبواب والنوافذ. وكذلك الحال بالنسبة إلى قضبان التصلب وأتارب الخط والغاز التي تقوم منتجات الشركة بحمايتها من التآكل والصدأ لأطول فترة ممكنة.

أما عن اختيار المنطقة الشرقية من السعودية قال هكس، إن الدراسات التي قامت بها الشركة أكدت أن المنطقة الشرقية من أكبر المناطق في السعودية استهلاكاً لمواد موانع الصدأ نظراً إلى طبيعة درجة الحرارة والمناطق الساحلية بالإضافة إلى وجود العديد من المصانع فيها التي تقوم باستخدام المواد التي ينتجها المصنع من «إيبوكسي» و«بوليستر» وتنضج الشركات التي تتعامل معها «كوركو» شركة الزيت العربية «أرامكو» السعودية وشركة سابك بالإضافة إلى المؤسسة العامة للتغذية بمدينة الجبيل الصناعية. ويذكر أن مصنع شركة كوركو-أحد أهم مصانع الحديد والصلب في المنطقة الشرقية مركزاً لها. وتبلغ حصة المصنع المقام في السعودية ٢٥٪.

الإمارات في جردة حسابات في عيد الجلولس

الناتج المحلي زاد ٢٠ ضعفاً بين ١٩٧٢ و ١٩٩٤



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

■ كشف الشيخ حميد بن أحمد العلام، وزير التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أهم مؤشر إلى النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدولة خلال السنوات الماضية هو تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدلات نمو عالية فارتفع من سبعة مليارات درهم إلى ١٢٥ مليار درهم في السنة الماضية بمعدل نمو سنوي بلغ ١٦ في المائة وزيادته وصلت إلى ٢٠ ضعفاً تقريباً.

وأضاف الشيخ العلام، في أعقاب احتفالات عيد الجلوس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أنه بتحليل ميكل الناتج يتضح أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية حققت نمواً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٤ مليار درهم سنة ١٩٧٢ إلى ٨٩.٨ مليار درهم السنة الماضية بمعدل نمو سنوي قدره ١٨.٨ في المائة وارتفعت نسبة مساهمتها من ٣.٦ في المائة إلى ٦٦.٥ في المائة السنة الماضية.

وتذكر المجلد أن مساهمة إمارة أبوظبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ارتفعت السنة الماضية إلى ٨٠ مليار درهم مقابل ٥ مليارات درهم سنة ١٩٧٢ بمعدل نمو سنوي قدره ١٥ في المائة. وأشار إلى أن مسيرة التعليم حققت إنجازات كبيرة تمثلت في التطور النوعي والكمي في أعداد التلاميذ والمدارس والكتليات، إذ ارتفع عدد الطلبة في التعليم العام والقي من ٤٤ ألفاً سنة ١٩٧٢ إلى ٥٠٠ ألف سنة ١٩٩٥. وارتفع عدد المدارس من ١٤٧ إلى ٩٥٠ مدرسة. وارتفع عدد طلاب وطالبات التعليم العالي والجامعي من ٤٠٠ ألف إلى ١٨ ألفاً. وفي مجال الخدمات الصحية ارتفع عدد المستشفيات من ١٦ سنة ١٩٧٢ تضم ١٢٥٢ سريراً إلى ٤٦ مستشفى سنة ١٩٩٤ تضم ٦١٠٠ سرير، أما عدد مراكز الرعاية الصحية فارتفع من ١١ إلى ١٣٧ مركزاً سنة ١٩٩٤.

بيان

«ولكم» تجد علاجاً لمرض فيروسي

يعاني ملايين الناس في جميع أنحاء العالم من مرض فيروسي معد يعرف بأكثر من اسم واحد. ولك حسب المكان الذي يعيش فيه المرض. يشير الأطباء إلى هذا المرض الفيروسي المعدي باسم «داه» و«هريس» المنطقة الذي يعني حرفياً «الزحف». ويعرف هذا المرض لدى عامة الناس في العالم العربي باسم «الحزام الناري» وباسم «القوباء الجدلي» في غرب أوروبا. كما عرف لدى الأجيال السابقة باسم «جيكان»، وهي كلمة انكليزية قديمة تعني «الحكة». أما اللغة العالمية الوحيدة فهي المرض ذاته الذي ينتش أساساً من مرض الجدري الواسع الانتشار في مرحلة الطفولة والذي يسببه فيروس «فارسيلا زوستر». وينشط هذا الفيروس الذي يظل كامناً بالجسم في مرحلة البلوغ ليسبب داه «هريس» المنطقة وقد يكون ذلك ناتجاً عن حالات الضغط النفسي أو الإجهاد أو مرض يصيب جهاز المناعة في الجسم. بالنسبة إلى المرضى الذين يجهلون ميزة التشخيص المبكر والعلاج، فإنهم يواجهون بالمرض المؤلم الذي يمكن تمييزه بطفح جلدي حول وسط الجسم «الحزام الناري» الذي يلهم البشرية (جيكان) ثم يكون بطوراً ويتقشر قبل أن يشفى. وفي نسبة تزيد على ٣٠ بالمائة من المرضى الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ عاماً فقد يعانون من الآلام لعدة شهور وسنوات حتى بعد أن يكون الطفح قد شفى.

لقد حققت «ولكم فاوندشين ليمتد» وهي إحدى شركات المنتجات الصيدلانية الرائدة، نجاحاً كبيراً في برنامجها للأبحاث الطبية الذي يهتم باكتشاف وتطوير مركبات جديدة تلبي المتطلبات الطبية الخاصة. وكان أحد هذه الاكتشافات اكتشاف أول عقار مضاد للفيروسات يعرف باسم «سابكلوفير» وذلك في عام ١٩٧٤. ويتم تسويق هذا العقار باسم «زوفيراكس» منذ عام ١٩٨١ وقد أصبح العقار العالمي الرائد في علاج أمراض الهريس الحدية. وقد اعتبر هذا العقار الذي لا يسبب له مثيل بمضاد طفرة طبية أدت في نهاية الأمر إلى فوز الدكتور جورج هينشينغر والدكتور جيراردو ألين من شركة «ولكم» بجائزة نوبل للطب في عام ١٩٨٨.



يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان» - عدد: لمدة: طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة:)

الاسم:

العنوان:

البلد:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة	■ في الخارج
للطلاب والجمعيات	للطلاب والجمعيات
للأفراد	للأفراد
للمؤسسات والشركات	للمؤسسات والشركات
١٠ جنيهات	٢٠ دولار
١٠٠ جنيه	١١٠ دولار
١٠٠٠ جنيه	١١٠٠ دولار

تدفع لأم: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

المغرب

في تقرير «البنك المغربي للتجارة الخارجية»:

السعودية على رأس سلم التجارة الخارجية والإتحاد الأوروبي ثانياً

البيانات الجارية من القطاع العام الذي يتولى حساب الدول المعنية استيراد المنتجات التي يحتاج تصديرها إلى ترخيص خاصة، وهو ما يجعل التجارة البينية بين الدول العربية ضعيفة، وتخضع لضغط البيروقراطية الإدارية، وعدم تجانس قوانين التجارة، فضلاً عن أن أغلب الدول العربية لم تنضم بعد إلى «الإتفاقية العامة لتحرير التجارة والتجارة» (غات) التي أصبحت تعرف باسم «منظمة التجارة الدولية».

الواردات وزادت من ١,٤ إلى ١,٦ في المائة بالنسبة إلى الصادرات. وتحتفظ الأساط التجارية المغربية أن ضعف التجارة مع الدول العربية يعود إلى سببين:

- حاجة الدول العربية إلى السلع الصناعية، ومواد التجهيز والتكنولوجيا وهو غير متوافر في الأسواق العربية، ويتم استيراده من الدول الصناعية الكبرى.
- ضعف القطاع الخاص في الدول العربية، واستمرار

منذ الشائيات حتى أزمة الخليج. ويتوقع أن تتضاعف المبادلات المغربية - الإيرانية في السنتين المقبلتين. بعدما أبرم في طهران في أواخر الشهر الماضي اتفاق تجاري بين المملكة المغربية والجمهورية الإيرانية.

ولاحظ المراقبون أن إيران عرضت حالياً واردات المغرب من الحبوب والكمبيوتر قبل الأزمة. وكان المغرب يحصل على ٥٢ في المائة من حاجاته النفطية من العراق حتى أرب/ أغسطس ١٩٩٠.



الحسن علي

● كشفت إحصائيات استيراده «البنك المغربي للتجارة الخارجية» أن المملكة العربية السعودية احتلت السنة الماضية المرتبة الأولى في مجموع تجارة المغرب مع الدول العربية بمجموع مبادلات زادت على أربعة مليارات درهم (نحو ٥٠٠ مليون دولار) تشكل نسبة ٦ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب.

ولاحظ أن المبادلات المغربية - العربية تراجعت السنة الماضية بنحو ثلثين لكنها بقيت في حدود ١٠ في المائة من إجمالي المبادلات الخارجية التي احتلت ضمنها فرنسا نسبة ٢٧ في المائة وإسبانيا ٩,٢ في المائة واليابان نسبة ٦,٦ في المائة وإيطاليا نسبة ٥,٧ في المائة وإثيوبيا نسبة ٤,٢ في المائة.

ونظراً في التقرير أيضاً، أن المبادلات مع دول الخليج تفتحت من ٨ في المائة من مجموع المبادلات الخارجية إلى ٦,٥ في المائة بسبب تراجع واردات المغرب من النفط الكويتي والإماراتي بنسبة ٨٠ في المائة لحساب موردين آخرين (ليبيا وإيران والفايرون).

وفي المقابل ظلت السعودية الزبون السادس للمغرب عالمياً من حيث الواردات ٣,٥ مليار درهم، و٥,٣ مليون درهم للصادرات.

وفي التقرير إشارة إلى أن واردات المغرب من السعودية تتكون أساساً من النفط الخام، في حين تتكون الصادرات من المعادن الفوسفورية والألياف الصناعية والخضروات.

وحسب الإحصائيات صنفت الجزائر في المرتبة الثانية للمبادلات المغربية العربية بنحو مليار درهم. ولأخذ تقرير «البنك المغربي للتجارة الخارجية» أن المبادلات مع الجزائر تشكل نسبة ٥ في المائة من مجموع التجارة مع بقية دول المغرب العربي الأخرى التي زادت بنسبة ٤١ في المائة من الواردات و ٧ في المائة من الصادرات. وتم تحقيق أكبر معدل للنظر التجاري مع ليبيا التي زادت الواردات منها بمعدل خمسة أضعاف وانقلبت من ١٥٠ مليون درهم في ١٩٧٧ إلى ١٥٠ مليون درهم في ١٩٩٥.

وفي المقابل تراجعت صادرات المغرب إلى ليبيا بنسبة ٢٨ في المائة وتقلصت من ١٣٧٢ مليون درهم إلى ٩٠٨ ملايين.

وكانت ليبيا تحتل المرتبة الأولى في التجارة مع دول المغرب العربي قبل أن تخلها الجزائر السنة الماضية. ويؤكد التقرير الاقتصادي أن علاقات المغرب التجارية مع دول «الإتحاد المغاربي» ضعيفة. وهي تكاد تترافق جميع المبادلات بين المغرب وإيران أو الهند.

وكان المغرب استورد من إيران السنة الماضية ما قيمته ١,٨ مليار درهم قيمة مشتريات من النفط الخام بعد استئناف للمبادلات التجارية بين البلدين التي ظلت متقطعة

تونس

احتياط العملات الصعبة ارتفع والجفاف قضى على التصدير الزراعي

خطة لإكتفاء الذاتي الغذائي سنة ٢٠٠٠

ويؤمن المستوى العالي من الإحتياط لتغطية ٧٧ يوماً من الواردات في مقابل ٥٢ يوماً فقط السنة الماضية. إلا أن زيادة الإحتياط من العملات الصعبة كانت أقل من التغيرات سبب التأخير المسجل في الموسم السياحي الذي لم يبدأ إلا أواخر حزيران/يونيو الماضي خلافاً للسنة الماضية حين بدأ في أيار/مايو.



بن علي

من جهة ثانية تسبب الجفاف وسوء الأحوال المناخية بتراجع الصادرات الزراعية التي لم ترتفع سوى بنسبة ١,٥ في المائة بعدما سجلت السنة الماضية ارتفاعاً قدرت نسبته بأكثر من ٤١ في المائة. وادى ذلك إلى تراجع نسبة تطور الصادرات في ١٨ في المائة السنة الماضية إلى ١٦ في المائة فقط السنة الجارية.

إلا أن صادرات تونس من الطاقة زادت بنسبة ٢٠ في المائة وكانت النسبة للسجلت السنة الماضية تقارب ٢٠ في المائة. ودر الإقطاع أيرادات قدرت بنحو ٢١٧ مليون دينار (٣٧٠ مليون دينار) حتى أواخر حزيران/يونيو الماضي.

ويهدف الخطة الأولى من السنة الجارية الجارية عملياً اقتراحه بكونه من السوق المالية اليابانية ما أدى إلى زيادة العملات الصعبة. وارتفعت واردات تونس من الخوص الأول من السنة الجارية بنسبة ٨,٢ في المائة. ولم تتجاوز نمية الزيادة السنة الماضية ٧,٤ في المائة من دون اعتبار المستوردات من المنتجات الزراعية.

ولا تنتج تونس حالياً سوى ٢٠٠ ألف طن من البطاطا، فيما يقدر استهلاكها السنوي بـ ٢٤٠ ألف طن. وتشمل خطة تحقيق الإكتفاء الذاتي تشجيع اللامركزية في مجال التخزين بإنشاء مخازن في المحافظات لتأمين الحبوب من المنتجات الزراعية في جميع فصول السنة وتقدير الإضرابات في تزويد السوق على صعيد آخر. نظراً في التقرير الدوري للمصرف المركزي أن الإحتياط العام من العملات الصعبة ارتفع إلى ١,٣ مليار دينار في أواخر حزيران/يونيو الماضي أي بزيادة ٢٦٠ مليون دينار تقياساً على حجم الإحتياط سنة ١٩٩٤.

● كشف الشاذلي العروسي وزير الدولة للشؤون الزراعية، ما تخلفه تونس لسنة ٢٠٠٠ في مجال الإكتفاء الذاتي الغذائي، فرفض الوزير أن خطة لإستصلاح ألف هكتار من الأراضي الحكومية مستكشف حسب التقديرات الأولية ٩٠٠ مليون دينار (نحو ٩٥٠ مليون دولار).

المرحلة الأولى من الخطة ترمي إلى استصلاح ١٤٠ ألف هكتار بكلفة إجمالية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دينار (٢٧٠ مليون دولار).

وكانت تونس استكملت أخيراً تركيز ٦٥ شركة لإستصلاح الأراضي واستثمارها بالإضافة إلى ٣٠ شركة أنشئت في وقت سابق. وستستخدم شركات الإستثمار الزراعي التقنيات الحديثة في الري لإستخراج المياه من الآبار الحفالية التي لم تستثمر في صورة جيدة.

وتشمل الخطة، على ما كشف الشاذلي العروسي، تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحبوب واليابان في أقل سنة ٢٠٠٠. علماً أن تونس لا تنتج حالياً سوى ٧٠ في المائة من حاجاتها من هذه المواد.

وتتركز الخطة أيضاً على تحسين وسائل التخزين وإقامة شبكة واسعة من الممرات والخزانات، لأن سوء التخزين يتسبب بإتلاف كميات مهمة من للتخزينات الغذائية خصوصاً البطاطا حيث يلفظ ٣٠ في المائة منه بسبب سوء التخزين.

إلا أن معاصري في وزارة الزراعة لغات بلان نحو ٨ آلاف طن من بذور

مصر

في بيانها عن مشروع الموازنة العامة ووزارة المال حددت الأولويات

٢٢,٨ مليار جنيه خدمته الدين العام



حسني مبارك

لإصلاح الظل في الهياكل التمويلية ليجلس الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، خصوصاً ما تتحملها الخزينة العامة للدولة عن الهيئة القومية للسكان العديد وهيئة كهرباء مصر، بالإضافة إلى إصلاح الظل في الراكز المالية لصادرات القطاع العام وزيادة رؤوس أموالها بما يخلق مع معايير الإدارة الدولية للصادرات والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي.

● ما تمثله الخزانة العامة للدولة محل الهيئة العامة للسلع التموينية في مديونيتها للصادرات عن أعمال سابقة في إطار عملية العجز والتأجيل الذي أسفرت عنه موارزات الهيئة والتأجيل من توفير الدعم التمويني الترخيص بأسعار منخفضة، مما استتبع تدخل الدولة لإصلاح هذا الظل كي يتسنى لهيئة التعامل مع المصارف وفقاً ومن دون السحب على المكشوف.

وهناك إضافة إلى ذلك، أيضاً أعباء خدمة الدين العام الخارجي. وتشكل نحو ٢٠ في المائة من إجمالي أعباء خدمة الدين العام للدولة بما يعادل نحو ٦,٨ مليار جنيه، بنسبة ٦٠,٢ في المائة من إجمالي أعباء خدمة الدين العام الخارجي، فيما يبلغ لوجه لتسديد الأقساط نحو ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٢٩,٧ في المائة من الإجمالي.

وأشار البيان إلى أن الدين العام الخارجي الذي تتحمل أعباء المرازنة العامة للدولة، يمثل في صورة أساسية في القروض الأخرى لتوفير المكون الأجنبي الضروري لإستثمارات المشاريع الإستراتيجية والجمهورية كما أن هذه القروض لها مقابل في الأصول الأرسالية وتشكل إضافة إلى أصول المجتمع ويحمل الدين العام الخارجي أيضاً أعباء إعادة الجدولة من فوائد وأقساط.

● في بيانها الصادر حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، أكدت وزارة المال أن المشروع يتخسّن نحو ٢٢,٨ مليار جنيه لمواجهة فوائد وأقساط القروض العامة المحلية والخارجية ولتأمينات المستحقة خلال السنة. وارتفع أعباء قرضه ٦,٥ في المائة بالمقارنة مع السنة المالية الماضية التي تضمنت نحو ٢١,٤ مليار جنيه لخدمة أعباء الدين العام.

وبذكرت الوزارة أن الوفاء بالقرضات وخدمة الدين العام المحلي والخارجي في موارز الإستثمار يأتي في مقدم أولويات السياسة المالية التي تستهدف أساساً تحميل كل سنة مالية أعباءها من الخواص والأقساط لتخفيفاً مع المبادئ المالية العامة للدولة وتغادياً لتراكم الأعباء على الأجيال القادمة. وأشار البيان إلى أن أعباء خدمة الدين العام للدولة تشمل في أعباء خدمة الدين العام المحلي وتشكل وحدها نحو ٧٠ في المائة من إجمالي أعباء خدمة الدين العام للدولة بما يعادل ١٦ مليار جنيه، يبلغ الوجه منها لتسديد الفوائد نحو ١٢,٧ مليار جنيه، بنسبة ٨٥,٦ في المائة من إجمالي أعباء خدمة الدين العام المحلي، فيما يبلغ الوجه لتسديد الأقساط ٢,٢ مليار جنيه بنسبة ١٤,٤ في المائة من الإجمالي.

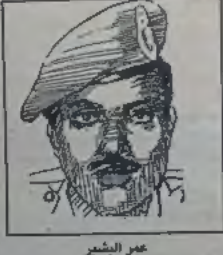
وعرضت وزارة المال على الإشارة إلى أن الدين العام المحلي، على الرغم من تحسّن أرقامه في السنوات الماضية فإنه يعتبر بمثابة مشاركة المخاطر التموينية في تحقيق قروض التنمية كما أن أعباء تختلف عن الإقتراض الخارجي الذي يشكل عبئاً على الإقتصاد القومي وعلى ميزان المدفوعات.

وقد حددت وزارة المال عناصر

السودان

بعد أن عاد إلى استئناف مساعداته الفنية

صندوق النقد الدولي أجل تنفيذ قرار ابعاد الخرطوم عن عضويته



عمر البشير

عليها مع «صندوق النقد الدولي» بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد الوطني.

وتابع بقول أن مجلس صندوق النقد دعا السودان إلى تطبيق «السياسات الاقتصادية التي لم تطبق بعد ووضعه برنامج على المدى المتوسط يتم تقديمه إلى صندوق النقد في كانون الأول/ديسمبر المقبل، إلا أنه لم يعط أي توضيحات إضافية.

وأشار عبد الله حسن أحمد إلى أن صندوق النقد قرر استئناف مساعدته الفنية إلى السودان لمصلحة منذ كانون الثاني/يناير الماضي وأن وفداً من صندوق النقد بأشر في تقديم النصص في المجالات المصرفية والجمركية والضريبية.

وأضاف أنه يتوقع وصول وفد ثاني يضم خبراء في الإحصائيات، وكان السودان الذي تراكمت ديونه إلى صندوق النقد منذ سنة ١٩٨٠ اعتبر في حزيران/يونيو الماضي أن تحديد فترة المراقبة لم يعد ضرورياً، وقال إن معدل النمو بلغ ٨/٨ وتراجع معدل التضخم بنسبة ٧/٧.

● صرح عبد الله حسن أحمد، وزير المال في حكومة الفريق عمر البشير أن «صندوق النقد الدولي» لدول قرار ابعاد السودان وفور منحه فترة مراقبة جديدة واستئناف مساعدته الفنية الموقوفة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وقال البشير، إن اللجنة التنظيمية لصندوق النقد أجلت البحث في مسألة ابعاد السودان التي كان سيتم تقديمها على شكل توصية إلى الحكام في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

ونظراً في وكالة الأنباء السودانية عن الوزير السوداني قولاً آخر عن هذا القرار الذي اعتبره نتيجة إيجابية بالنسبة إلى السودان تظهر دعم الصندوق له بسبب التعاون الكامل الذي أبداه السودان.

ويبلغ قيمة الدين الخارجي للسودان ١٣ مليار دولار من بينها ١,٧ مليار دولار لصندوق النقد.

وأضاف الوزير عبد الله حسن أحمد أن السودان الذي يسدد خمسة ملايين دولار شهرياً منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، (مقرض كلاً بخطة التسديد الملتق

دور حكومة صدام في ترويدي الوضع الاقتصادي

فك الحصار وحده لا يحل أزمة العراق

خواطر اقتصادية

يكتبها: سليمان القرزلي

«الميزان» تدخل عامها الثالث

■ بهذا العدد الثاني عشر من المجلد الثاني تكون «الميزان» قد اكملت عامين من عمرها وتدخل في العام الثالث بتجربة إعلامية تستكشف خلالها آفاق شبكة الاتصالات العالمية «إنترنت»، وتحتل نعلم ان هناك محاذير رقابية كثيرة في العالم العربي تحول دون قيام هذه الاتصالات على نحو حر وواسع النطاق كما في بقية العالم، وبالتالي تحد من استخدام هذه الشبكة على النطاق العربي حيث ستبقى الاتصالات في الإطار التقليدي إلى امد بعيد في المستقبل على ما يبدو (راجع صفحة الآراء في العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «العالم العربي ليس في اللعبة»).

لكن هذا النوع من الإصطلاح سهل التواصل مع المهاجر التي تعيش فيها أعداد كبيرة من اللبنانيين والعرب الذين تاقلموا على استخدام الوسائل العصرية المتطورة وبإمكانهم الاستفادة منها بغير قيود أو عدا أو تعقيدات.

وفي نهاية عامها الثاني دخلت «الميزان» إلى أسواق متهجرة جديدة منها كندا ومنها سويسرا وإسبانيا، وأقرباً ببقية أميركا الشمالية، وذلك على نحو منتظم عبر شركة توزيع عالمية.

وقد تعلقت من هذه التجربة الصغيرة مدى صعوبات التي تعترض أي مطبوعة مستقلة فعلاً أو حتى نسبياً. غير أن تلك المصاعب محسوبة أو يفترض أن تحسب لعملاً للإستقلالية، وأن تلك الإستقلالية يجب أن يفترض فيها أن تعطي مردوداً قاصداً على تلك الأنفة من الأهمية بتمكن أن تكون المطبوعة المستقلة قائمة على موارد مستقلة من نوعيتها ومن الثقة باستقلاليته، فنتضمن بذلك عن أي مطبوعة تستمد مواردها من خدمة مصالح أو ارتباطات محددة. وهذا لا يعني أن المطبوعة المستقلة ليست لها مصالح أو تشجع عن فهم مصالح معينة تتسجم من أن تكون هي للإستقلالية، بمعنى أن تكون تلك المصالح منفعلة من أن تكون هي أيضاً مستقلة في إطار عملها. ونحن نعرف أن هناك مصالح عديدة في لبنان وفي العالم العربي تسعى جامعة لكي يكون لها مثل هذا الإطار، وخاصة من تخاصي القطاع الخاص وشؤون الضاربين عند انتماء إحتياجاته وضيق مبالغته لذات الأسباب التي تحدث من الإستقلالية الإسلامية.

ونعترف بأننا تدخل عامنا الثالث ونحن أقل تفاؤلاً، وإن كنا أشد عزماً، فمما صافنا من قفول ولا مبالاة إزاء إصدار المرجع في الاقتصاد، وهو قفوس مسووعي للمصطلحات الاقتصادية الملكية والمصرفية والتجارية، مع أنه عمل تقني ومكلف، يشكل عنة من المصاعب التي يمكن أن تواجه الناشر المستقل حتى في الظروف المجدية من الوأي أو الموقف أو الاتجاه. فالشئ المعادي في العالم العربي ليس مرغوباً هو الآخر. الحاد أخو المستقل.

الاقتصاد الرهباني المتعدد الجنسيات

تواجه العالم كله الآن ظاهرة مخفية هي «نهاية العمل»، كما جاء في عنوان كتاب صدر أخيراً شخص في حالة الباطل المتفتنة والمزاجية، وأعدادها إلى أطنان الوسطى ذات التاهل العلمي العالي، والتي كان أفرادها يشعرون بالإسئام إلى وظائفهم ومردديهم في السابق.

هذا الذعر الناشئ من حالة متهمة ولا رجوع عنها كما يبدو، يدفع الناس القلائق في دول الغرب الصناعي إلى البحث عن الراحة النفسية والمادية في الكنائس والأديرة (وفي العالم الإسلامي في المساجد والخيريات).

وأكثر القلقين من جراء فقدان العمل والإستقرار الرجال والنساء الذين بلغوا أواصر العمر أو تخفوا مرحلة الشباب. وقد وصف أحد أساقفة الإنجليز هذه الحالة بأنها «انتشار الأرباح على الناس». وهذا في رأيه يشكل أزمة أخلاقية إضافة إلى كونه نقطة تحول إقتصادي. ولذلك توقع الأسقف المذكور أن تتولى الكنائس والمسحبة والمساجد الإسلامية، وهو المذكرة اليهودية نوراً قيادياً في إقامة مشاريع تستقطب الناس اليائسين المبحطين من الحياة الاقتصادية.

لكن الرهبان، كما يبدو، يشكلون أفضل مناح لإقامة بديل إقتصادي عن الحالة الغمار إليها ليس فقط لأنهم يتمتعون بكفاءات علمية أتين ومنها بوجه خاص الكفاءات الإدارية، بل أيضاً لأنهم تشارون أنفسهم للفقير والعفة. فإدخال في أيدئهم مأمون، وهم يشكلون نقية صاخراً لدرء الشركات الكبرى التي ينشأ نقاشون مرتبطين أخلاقية ولا يرف لهم جفن بصرف الموظفين والعمال بالجملة. وكما ولروا عن طريق عمليات مصرف هذه زانت مرتباتهم ومخصصاتهم، والأهم من ذلك، وإضافة إلى الكفاءة والعفة والعمل الدؤوب وروح الرافة والإحسان، تشكل الرهبانيات المسيحية وخاصة الكاثوليكية منها، شبكة تسويق عالمية تضاهي الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن ذلك على سبيل المثال أن دير سان أندريه، للرهبان المينكتن في وادي السين في النورماندي، وهو دير تأسس في سنة ٦٤٩ للميلاد، أضافه إلى كونه مقراً هادئاً للعبادة والتأمل، تحول إلى مقر لعمل تجاري ناجح. وهذا العمل القائم على التصوير الإلكتروني والمستلزمات والأوتال يدبر على يد الرهبان صالحي مقادير شلالة ملايين من الفرنكات الفرنسية سنوياً. وهذا الاتجاه أخذ في الإزدياد ليشمل معظم الأديرة في فرنسا.

بل إن ١٧٠٠ دير من أصل ٤٠٠ دير في فرنسا شكلوا اتحاداً فيما بينهم لتحقيق الخبرات والتقاليد التجارية، وخلق وظائف وتسويق المنتجات على نطاق واسع. ومن المتمعن أن يصدر هؤلاء كتاباتوا بمشروعاتهم قبل بدء المجلد المقبل لإطلاق خدمة بيع بريدية، وليس مستغرباً أن تنشأ مثل هذه الحركة في الأديرة الفرنسية. لكن الرهبانيات الفرنسية مرت في السابق بتحويلات أخطر بكثير من التحويلات الجارية الآن، ومنها الثورة الفرنسية ومصادرة أراضي الأديرة.

لكن الخطوة الكبيرة المقبلة هي أن تؤسس الرهبانيات في العام شركاً متعددة الجنسيات مستفيدة من وجود فروع لها في معظم بلدان العالم، فتدخل في اللعبة الرأسمالية لفاقية إجماعية، أي من أجل الناس لا من أجل الربح.

ويبدو أن هذا الاتجاه بدأ يشق طريقه في أوروبا حيث بدأ عدد من الرهبانيات الفرنسية عمليات التبادل مع الرهبانيات البلجيكية والبريطانية.

إن هذه الخطوة، كما أشارت جريدة «فايننتال تايمز» اللندنية هي الخطوة الأولى باتجاه قيام أول «ماتني تاشيكل» رهبانية.

السوفيياتية سابقاً، والياباني لدانئين خليجين

■ وإذا افترضنا أن سعر الفائدة على الدين غير الضليجي هو حدود الخمسة في المائة (الدينون الخليجية بدون عائدة) وإن المدة الزمنية اللازمة لسدادها ٢٠ سنة، فإن المتوسط السنوي لخدمة الدين خلال السنوات الخمس المقبلة سيكون يتوسط ٧,٦ مليار دولار، حالياً بمبلغ ٦٦٠ مليار دولار، بما متوسطه ٤ مليارات دولار للفطرة ذاتها تبعاً لكميات النفط المصدر. ويشير الحساب الأولي إلى أن تغطية الكلفة السنوية لهذه الموجبات ترتب على العراق أن يخصص لها ما معدله ١١,٥ مليار دولار من عائداته النفطية التي يمكن أن تصل إلى ١٦٠ مليار دولار، بما دولار خلال الفترة المذكورة.

وإضافة إلى ذلك، وللتعويض على مواطنيه عن الشاق والمعالجة التي أنزلت بهم بالإطلاق في طريق إعادة الإعمار والنمو، فإن متوسط حجم المستودات المالية يجب أن يعود على الأقل إلى مستوى الإستهلاك الإجمالي السائد قبل اجتياح الكويت، أي بحسود ٩ مليارات دولار. وبالتالي، فإن العجز العراقي الخارجي سوف يكون بحسود ٦,٥ مليار دولار للسنوات الخمس المقبلة. وعليه، فإن رفع الحظر بعد ذاته لن يزيل العجز.

فبالإضافة إلى رفع العجز واستدامة العراق حصته في سوق النفط يحتاج العراق إلى نوع من التخفيف لآعباء الدين وتجميد لدفعات تعويضات الحرب، فإذا لم يحدث ذلك، سيبقى العجز ويستتاقم التضخم مضاعفاً إليها.

اختلال في أولضع الإقتصادي العام وقوضي واضطراب. بكلام آخر، سيبقى العراقيون في حالة المعاناة، ولذا لا يجوز حصر أزمة العراق الاقتصادية ببساطة الحظر.

رضا محمد عن «وول ستريت جورنال»

ماذا تفعل حكومة مسؤولة

■ ماذا يمكن أن تفعل حكومة مسؤولة في ظروف كهذه؟ الجواب البديهي هي انتهاز سياسة تكاليف التضخم، وكان يقود الحكومة العراقية أن تخفف من معاناة الشعب العراقي بالتمسك بسياسة «التكليف» وحدها في مواجهة الحظر. ذلك أن مثل هذا الخيار كان يمكن أن يبرسي الأحوال الملائمة للإقامة التوازن على مستوى أدنى للاحتياجات الأساسية للناس، فإنه التقني ككاساس لهذا التوازن. ومع أن ذلك ما كان ليبي سوى جزء من التقنيات بزيادة في الإنتاج قد فاقمت الضغوط التضخمية وتحمّل نصيبها من المسؤولية في معاناة الشعب العراقي.

السؤال التالي هو: لماذا عالج النظام الحظر بالتحويل التضخمي، وكيف يمكن من إنتاج مثل هذه السياسة؟ هناك تفسيران في هذا الصدد. الأول، هو أن هذه العملية تمكن النظام من الحصول على الموارد التي يحتاج إليها من أجل بقاءه. فهو عندما يطبع العملة ويتاجر بها يجمع ما تبقى من عملات أجنبية لدى الجمهور. وتبعاً لذلك، فإن النظام داخل في مئالسة غير متكافئة على العملات الأجنبية مع القطاع الخاص فضيق عليه الخناق بشكل ملحوظ وفعال.

التفسير الثاني، هو أن النظام الحاكم وأجهزته يعمدون في مئال عن نتائج التضخم الهائل، لأنهم يحافظون على مستوى معيشتهم من خلال ما يمكن أن يجمعون من عملات أجنبية. أما باقي السكان فإنهم محرومون من هذا الإمكان. ويضطرون إلى العيش على دنانير تفقد قيمتها باستمرار. صحيح، أن نظام التقنين يساعد على تخفيف نتائج الحظر بالنسبة إلى السكان، ولو بصورة متناقضة لكنه في الوقت ذاته يعطي النظام حرية تجميع الموارد على النحو السالف الذكر. وهكذا، فإن سياسة النظام تجاه الحظر تجت في نقل العبء إلى الشعب العراقي.

العجز بالآرقام

ولتبيان المالبسات الكمية لهذا التصور، يجري تقدير العائدات الصافية سنوياً للنظام العراقي من عمليات حرق الحصار وتصدير النفط إلى الأردن بحدود تتراوح بين مليار دولار ومليار ونصف المليار. بينما صادرات العراق النفطية قبل اجتياح الكويت كانت بحسود ١٢ مليار دولار. لا توجد إحصاءات رسمية عن مبلغ الدين الخارجي المترتب على العراق لكنه يقدر أيضاً بمبلغ ١٠٠ مليار دولار. ٦٠ كنهاً لبلدان غربية ويولد الكلفة

العجز مستديماً والضغوط التضخمية مستقلة ومتفاقمة. فلا عجب، إذن، أن مستويات الأسعار السائدة في السوق الآن تعكس قيمة الدينار العراقي المنهار. وفي حين كانت الحكومة تخفف الأسعار عن طريق نظام التقنين، كانت في الوقت ذاته تسهم في إزكاء نار التضخم العالي وفي الزيادة الجنوبية في أسعار السلع غير المكننة عن طريق طبع العملة. وبالتالي فإنه من الصعب مجانية الإستحتاج بأن السياسة التي انتهجتها الحكومة في مواجهة الحظر الدولي (وخصوصاً بعد الفشل في موازنة زيادة الكتلة النقدية بزيادة في الإنتاج) قد فاقمت الضغوط التضخمية وتحمّل نصيبها من المسؤولية في معاناة الشعب العراقي.

السؤال التالي هو: لماذا عالج النظام الحظر بالتحويل التضخمي، وكيف يمكن من إنتاج مثل هذه السياسة؟

هناك تفسيران في هذا الصدد. الأول، هو أن هذه العملية تمكن النظام من الحصول على الموارد التي يحتاج إليها من أجل بقاءه. فهو عندما يطبع العملة ويتاجر بها يجمع ما تبقى من عملات أجنبية لدى الجمهور. وتبعاً لذلك، فإن النظام داخل في مئالسة غير متكافئة على العملات الأجنبية مع القطاع الخاص فضيق عليه الخناق بشكل ملحوظ وفعال.

التفسير الثاني، هو أن النظام الحاكم وأجهزته يعمدون في مئال عن نتائج التضخم الهائل، لأنهم يحافظون على مستوى معيشتهم من خلال ما يمكن أن يجمعون من عملات أجنبية. أما باقي السكان فإنهم محرومون من هذا الإمكان. ويضطرون إلى العيش على دنانير تفقد قيمتها باستمرار. صحيح، أن نظام التقنين يساعد على تخفيف نتائج الحظر بالنسبة إلى السكان، ولو بصورة متناقضة لكنه في الوقت ذاته يعطي النظام حرية تجميع الموارد على النحو السالف الذكر. وهكذا، فإن سياسة النظام تجاه الحظر تجت في نقل العبء إلى الشعب العراقي.

■ بلغت معاناة الشعب العراقي نتيجة لتزدي الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية حجماً خيالياً. فالدخل الفردي الحقيقي نزل إلى مستوى الأربعينات، إن لم يكن أقل. ويدعي النظام العراقي أن هذا الوضع المساوي هو نتيجة للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة منذ غزو الكويت. لكن، لفهم نتائج العقوبات فإنه لا بد من وضعها في إطارها الإقتصادي الصحيح. فمنذ فرض الحصار الدولي شهد الاقتصاد العراقي عجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات. فإذا اعتبرت المسئلة مسئلة عجز في الموارد فإن هناك قضيتين بحاجة إلى تحليل: الأولى، كيفية إستجابة النظام للعجز الناتج حالياً من الحصار الدولي الذي حرم العراق من عائدات تصدير النفط، والثانية، مدى إمكانية تصحيح العجز ورفع معاناة الشعب العراقي في حال فك الحصار.

في القضية الأولى تنفذ الحكومة حتى الآن نوعين من السياسة، أحدهما يعطل الآخر أو حتى يماكسه. فقد اعتمدت الحكومة نظاماً للتعدين تلي فيه حوالي نصف الإحتياجات الأساسية للمواطنين. وهذا النوع من السياسة يسمى في لغة ميزان المدفوعات «تعديل» أو «تكيف» لأنه يفرض خفضاً في النفقات (الإستهلاكية والإستثمارية) وفي مستويات الإستهلاك.

طبع العملة

أما في النوع الثاني من السياسة فقد لجأت الحكومة إلى طبع العملة لتحويل نفقاتها بالرغم من معرفتها بأن النقص في الموارد يعود أساساً إلى الشح في العملات الأجنبية. ذلك أن تمويل العجز الخارجي باستخدام العملة الوطنية للتوسيرة بإطلاق العنان للمطابع وليس بزيادة الإحتياج، من شأنه أن يشكل ضغطاً شديداً على العملة الوطنية يؤدي في النتيجة إلى انهيارها.

يضاف إلى ذلك أن العملة الوطنية للتراث ضعفاً تستخدم أيضاً لتمويل الإستهلاك مما يجعل

العرب وحدهم يقاومون الفكرة

جمهورية إيران الإسلامية تنجح في تحديد النسل

■ أكثر من عشرين رجلاً كانوا ينتظرون دورهم في حديقة مركز «كوتير جعفري» الطبي في جنوب طهران، وهي شاحنة شبيهة من ضواحي العاصمة الإيرانية. إنهم ينتظرون من ياب كتب عليه عمليات التعقيم المجانية، ويخرجون من الجهة الأخرى بعد إجراء عملية سريعة بطريقة اللززين، وهي طريقة مأهولة طبيحت، فالتعقيم هو جزء من سياسة إيران للتخفيف من تزايد عدد سكانها.

إن هذه السياسة ناجحة، بل هي لاجت نجاحاً ملحوظاً. ففي سنة ١٩٧٩ عندما وصل الملالي إلى الحكم كان عدد سكان إيران ٢٨ مليون نسمة. وارتفاع هذا العدد بنسبة ٤ في المائة سنوياً في مطلع الثمانينات، أصبح عدد السكان أكثر من ٦٠ مليون نسمة. وبطبيعة الحال، فإن شعباً صغير السن من شأنه أن يتكاثر بسرعة. ومع ذلك استطاعت إيران أن تخفف نسبة نموها السكاني إلى ١,٨ في المائة.

وكان نظام الشاه قد اعتمد التخطيط العائلي في السبعينات، لكن آية الله الخميني، شجب هذه السياسة داعياً إلى إنجاب الأطفال، والمزيد من الأطفال، لأن ذلك في رأي هو طريق الجمهورية الإسلامية إلى التنصر على الغرب المنحل. لكن في أواسط الثمانينات بدأ واضعاً، على الرغم من مقتل ما يقارب المليون إيراني في الحرب مع العراق، أن على إيران أن توقف هذا الفوض من الإنجاب. وراحت نخبة شاحنة من الأطباء والإقتصاديين تشرح الحقائق للمؤسسة السياسية. الدينية، فاستطاعت في النهاية أن تنقح حتى الخميني نفسه بإصدار بيان منقطع يدعو إلى الحد من التوسع العائلي. ثم راح خبراء التخطيط العائلي في وزارة الصحة يوجهون الأسلة المكتوبة إلى الشرحيين النوبيين.

وكانت الخطوة الأولى إقناع «آيات الله» بالإقتناع بجواز استخدام حبوب منع الحمل، ثم الوسائط الأخرى لنمو العمل. وأخيراً عمليات التعقيم بشرط أن يتم ذلك بربرية وحكمة ولا أن يضر بصحة المقبلين على هذه الوسائط.

هذه الأحكام والفتاوى نشرت بين الناس على نطاق واسع، ولم يبق معارضاً لها سوى حفلة من أشد رجال الدين رجعية. وعندما غير النظام رأيه في هذا الاتجاه أخذ على ذلك إقبالاً تاماً لا موارفة فيه.

ولم يتم هذا التغيير فسرراً أو بالهتف، لكن رجال الدين في الأرياف أخذوا

يعتقون الناس في خطب الجمعة على زيارة العيادات الطبية المحلية. والشئ الوحيد الذي بقي مرفوضاً هو مرفوضاً هو إجهاض.

والقائمون على التخطيط العائلي يطرحون الموضوع بوضوح حاد ومصرحة لا تروية أو تخفية فيه أو عبارات ملقاة. فالملطوب هو عدد أقل من الأطفال. وجميع وسائل منع الحمل موصولة في كل مكان، وكلها مجانية، «الحبيب» والكندوم، والأنايب المحلية، والعلقات الواقية، وعلقات التعقيم.

كذلك، تعتبر المشورة قبل الزواج الإرامية للشبان والشابات المقبلين على الزواج، أو في المنع على الأقل، وهناك منظرون في العمل الصحي، ربما لا يكون تربيتهم فاعياً، إلا أنهم يشتمون بنفوذ محلي كبير. وهم يعملون على نشر الوعي بزيارات منتظمة إلى العائلات المخصصة لهم بمعدل ٥٠ عائلة لكل واحد منهم.

وهناك آخرون ينحصر نشاطهم في المساجد والمعلم. وتقوم فرق نقالة من مستشفيات المدن بزيارة دائمة إلى المناطق والأرياف النائية لتعقيم الرجال والنساء. وفي إحدى القرى القريبة إلى الجنوب الشرقي من طهران العاصمة يتم إجراء ما لا يقل عن ٢٥ عملية تعقيم في الأسبوع.

والسؤال الآن: لماذا قبل الإيرانيون فكرة العائلات الصغيرة وأقبلوا على ذلك؟

هناك أولاً حوافز اقتصادية. فالتعقيم مجاني والرافيون في ذلك لا يدفعون أي أجر. يضاف إلى ذلك أنه بعد انجاب الطفل الثالث تتوقف المنافع العائلية ومعونات الإسكان والصحة والتمائم.

ولفوق ذلك، قد يكون هناك تحرك لشاعر التقوى التاريخي على الشعوب المجاورة. فالعزيم الوحيد من البلاد الذي يقام فكرة تحديد النسل مقاومة حقيقية، كما يقول أحد الأطباء في طهران، هو الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، أي مقاطعة خوزستان (عربستان) الحادة للعراق.

وقد قال لنا هذا الطبيب: «نعمفون أن أولئك العرب هناك لا يدركون الأمر. تصوروا أن الواحد منهم يتخذ لنفسه زوجتين أو ثلاثاً. هنا على الأقل نستطيع أن نبني حضارة».

عن «الإيكونوميست»

اليابان

لأنه تريد خفض قيمة «الين»

الحكومة تفتح لمؤسساتها باب الاقتراض من الأسواق الدولية

أخيراً برز بركب موجة موجودة بالفعل بدلاً من السباحة عكس التيار. كما فعل بنك اليابان المركزي منذ فترة بتكلفة باهظة. إذ عمد إلى شراء العملة الأميركية بغية التدخل لخفض قيمة الين حيال الدولار. ويقتضي أنه ربما كان وراء تدابير وزارة المال اليابانية قوة حكومية جديدة.

فالمصنعة تشمل أيضاً المؤسسات الحكومية مثل «بنك التصدير والاستيراد» الذي يترتب عليه زيادة القروض بالعملات الأجنبية وذلك بموجب صفقة التقدير، التي تشمل أيضاً صندوق التعاون الاقتصادي مع الدول الأجنبية، الذي يتمتع عليه الآن الين بوسع حجم قروضه إلى الدول الأجنبية.

ولهذا فمن الجائز ألا تشتري هذه المؤسسات إلا نحو ثلث ما كانت تشتريه منذ سنوات خمس من سندات الخزنة الأميركية حين صدرها. وكان معظم ما اشترته المؤسسات اليابانية من سندات خارج اليابان، أوروبياً، إلا أنه نظراً إلى أن الين خرج الآن من أسوأ وضع عرفه في تاريخه، يشعر البعض بأن اليابانيين قد يعودون إلى شراء سندات الخزنة الأميركية أو السندات الصادرة بالمارك الألماني.

وتشير الأرقام الخاصة بتدفق الرساميل إلى خارج اليابان في أيار/ مايو الماضي إلى أن عمليات شراء فعلية للسندات الأجنبية حدثت في تلك الشهر، على حد ما يقول ميميتسو ويوتسب الظن أن السلطات اليابانية قامت

الاقتراض من أسواق المال الدولية. وأصدر المسؤولون في وزارة المال اليابانية على أن الغرض من التدابير المتخذة يهدف إلى توفير الأجواء الملائمة لجعل تدفق الرساميل إلى خارج اليابان أكبر من تدفقه إلى داخلها، في سعي لزيادة صرف الين الياباني بالعملات الأجنبية من أجل تخفيض قيمته.

ويحتفل أن يكون توقيت هذه التدابير، على ما يقول المعلقون للمالين، مناسباً جداً للمساهمة في عكس الاتجاه الذي استمر طوال التسعينات. فالسندات اليابانية بدأت تتجنب المخاطر أكثر من الماضي لأن «أصابعها» انحرفت بسبب تراجع قيمة الموجودات الأجنبية المتأتي من ارتفاع قيمة الين،

اليابانية تبعد ما تملكه من الأسهم بغية تنفيذ التزاماتها. وتقول مؤسسة مغارون فليتينج، أن هذه الشركات باعت في أيار/ مايو الماضي وحده نحو ٢٤٠ مليار ين ياباني من الأسهم اليابانية، أي أكثر مما باعت طوال السنة الماضية عندما وصل حجم المبيعات إلى ٢٢٦ مليار ين، والذي اعتبر قسرياً، ولا تستطيع سوق السندات اليابانية أن تقدم إلى هذه الشركات من العائدات ما تحتاج إليه لمواجهة التزاماتها بسبب تدفق أسعار الفائدة التي وصلت إلى أدنى مستوى لها في تاريخها.

لهذا كله بدأ أن شركات التأمين تتحول للقرار الذي اتخذته وزارة المال اليابانية والقاضي بالسماح لها

للتحويل لم يجرى أبداً على المشاكل المصيبة الجذور التي تشكو منها المؤسسات المالية اليابانية وعلى الأسباب الداخلية التي دفعت الين الياباني نحو الارتفاع على الرغم من أن هذا التحول تناول تغييرات مهمة في الأنظمة التي تتحكم بالاستثمار في العقارات الأجنبية.

ويجوز البعض أن صفقة التقدير الأخيرة ليست محاولة لتصحيح للفرط للين الياباني بقدر ما هي محاولة لإقناع قطاع الخارج على الحياة اليابانية التي يبدو وكأنه يحتضر. على رغم أن الغرض الملل للصفقة هو خفض قيمة الين أو تعديلها.

فمنذ فترة وشركات التأمين

شدد إيسوكي سكاكيبارا، المدير العام للمكتب المالي الدولي، التابع لوزارة المال اليابانية، على أن تحرير «النماعة» التي تنسحب فيه شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى لن يثمر ولن يشعر المستثمرين بآثاره إلا تدريجياً خلال السنة المقبلة.

ميد أن بعض مدوري الصناديق الاستثمارية أشاروا إلى عدم احتمال تسارع المؤسسات المالية اليابانية للثقل بالصفقات المتأتي من تعاملها في سوق الأسهم والعقارات اليابانية. ومن صرف العملات الأجنبية الناجمة عن استثمارات سابقة خارج اليابان، إلى الاستفادة من تعديل الأنظمة والقوانين التي أجرتها الحكومة اليابانية أخيراً.

وأضاف مدير الصناديق أن

يوغوسلافيا الكساد يعرض الاقتصاد

والتضخم يأكل من معاجن الفقراء

■ تصعد في وجه الحصار التفتحي والمالي القروض بقرار من الأمم المتحدة. وكان من المتوقع أن تؤدي عقوبات المنظمة الدولية على يوغوسلافيا في أيار/مايو ١٩٩٢، رداً على تقييدها للصوب في حرب البوسنة، إلى انهيار اقتصادها منذ وقت طويل.

وقد كاد هذا أن يحدث فعلاً عندما ضربت البلاد موجة من التضخم سنة ١٩٩٢. ولكن عملية إنقاذ رائج قام بها دبلوماسيون أوروبيون، المدير السابق بالبنك الدولي وندوات حكومية بصفة إستشارة الحماية الوطنية حالت دون وقوع الكارثة. كما ساعدت حدود دولية ملية بقرارات تسهل عمليات التدفق والخراج على التقليل من حدة الحصار التجاري وازدهار اقتصاد سري.

قال نيلوماسي غربي، «إنهم يعيشون على كرامتهم الوطنية، والشعب مستعد للتضخم من أجل قسبة بلاده. وهذه ورقة رابحة في يد الحكومة. طبقة كبيرة تعيش في فقر والمز لا يلاحظ هذا في الشوارع لآل ولاء».

وقبل حلول إن منتصف الفصل السنوي للفرد تدنى من ٢٢٠٠ دولار في سنة ١٩٩٢ إلى ٢٥٠ دولار في سنة ١٩٩١ ومن المحتمل أن يكون الآن ١٠٠٠ دولار. ويقترب عدد السكان من ٩٠ في المائة تقريباً من إجمالي سكان يوغوسلافيا، وهو ١٠٠ مليون نسمة يعيشون عند أو تحت مستوى الفقر، بينما العشرة في المائة الباقية ومعظمهم من المهربين أو الترحيل من الحرب يشتمون بثروات خرافية.

ولم يشهد هذا الهيول إلى القاع في مستوى المعيشة احتجاجات جماهيرية لأن الشعب مقتنع بمقولة الحكومة بأن كل موهمة سببها العقوبات الدولية «الظلمة».

كما يثق المواطنون في نظام الوطني أفراموفيتش، الذي تولي عجلة القيادة الاقتصادية وانداد البلاد من موجة تضخم عاتية انطلق إلى ٢٩٥ مليون في المائة في كانون الثاني/ يناير من السنة الماضية مما قس على المخدرات وبيع بكثير من أصحاب الماشات إلى الإحتكار. وعندما شرع أفراموفيتش في منع الحكومة من طباعة سول من أوراق النقد لتعطي العجز في الإزانية كانت المطابع تصدر أوراقاً قيمتها خمسة مليارات دينار ضاوي، سبعة ماركات ألمانية (٥،٤ دولار) فقط.

وبفضل برنامج أفراموفيتش، استقر سعر صرف «الدينار السري» الذي كان في بداية إصداره يساوي ماركاً ألمانيا ما أدى إلى القضاء على التضخم تقريباً لأن كان قد تسال علناً حيث وصل إلى حوالي ١٠٠ في المائة سنوياً. ولكن تدنى الآن سعر صرف الدينار السري في السوق إلى ٢،٤ مقابل المارك.

قال أفراموفيتش: «مناخنا تجربة مريعة مع التضخم وتقلب شديداً مخاوف تزداد من عودتنا. أننا خائفون جداً ولم يكن أتخيل أن نواجه موقفاً بئساً مثل هذا».

ويتأهب الفلق محلياً مستقلاً من أن الاقتصاد اليوغوسلافي ما زال يواجه خطر الانهيار.

قالت كندسرا بورساراك، المحللة في معهد بلغراد للمعلومات الاقتصادية والإقتصاد في وضع يهدد بكارثة. أننا هنا ندم بتعطيل البيانات الاقتصادية رصيناً الكتاب. أننا لنحني كساداً ومع ذلك يوجد تضخم.

الولايات المتحدة في دراسة لـ «لجنة التجارة الدولية»:

الشركات الأميركية تخسر ٤٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب المقاطعة العربية للدولة العبرية

دولاً سنة ١٩٩٢، مقارنة مع ٤،٤ مليارات دولار لإسرائيل. وأوضحت الدراسة أن ٧٧ في المائة من الشركات قامت بجهود مضنية لبيع منتجاتها للدول العربية على الرغم من تعاملها مع إسرائيل.

وقالت الدراسة أن إجمالي صادرات هذه الشركات من المواد المختلفة إلى الأسواق الخارجية، عدا منطقة الشرق الأوسط، حققت نجاحاً هاماً، مشيرة إلى أن الاقتصاد الأميركي ربما لا يتأثر بشكل كلي نتيجة المقاطعة.

وحسب مكي كاتنور، أيضاً، فإن الشركات المذكورة استثمرت مبالغ تقدر بنحو ٤٨ مليون دولار في الدول العربية التي طرقت بقرارات المقاطعة سنة ١٩٩٢. مقارنة مع ٨٧ مليون دولار حجم استثماراتها في إسرائيل.

وتجدر دراسة «لجنة التجارة الدولية» إلى القول إنه بالنظر إلى ما تخلفه المقاطعة العربية لإسرائيل من نتائج سلبية على الشركات الأميركية ستواصل إدارة بيل كلينتون جهودها في سبيل إنهاء هذه المقاطعة بصورة كلية.

■ نفراً في دراسة وصلتنا من «لجنة التجارة الدولية» وعنوانها: «تأثير المقاطعة العربية لإسرائيل على الشركات الأميركية» أن الشركات الأميركية منحت خصصاً تقديراً ٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ نتيجة للمقاطعة العربية للدولة العبرية. وعزت الدراسة سبب ذلك إلى ضيق الفرص والصفقات التجارية نتيجة التزام الدول العربية بقرارات المقاطعة.

وأشارت دراسة اللجنة إلى جهود إدارة الرئيس بيل كلينتون في إقناع الدول العربية على إنهاء أشكال المقاطعة تجاه الدولة العبرية.

وقال مكي كاتنور: «أحد مدعي الدراسة في مقدماتها أنها تشمل استثناء المعلومات من ٦٠٢ شركات أميركية من أصل ٤٠٠ شركة تم تصنيفها بصادتها إلى منطقة الشرق الأوسط» في ٤ في المائة من هذه الشركات واجهت متاعب وصعوبات فاحشة نتيجة المقاطعة.

يذكر أن قيمة صادرات هذه الشركات للدول العربية بلغت نحو ١٦،٣ مليار

■ نفراً في دراسة وصلتنا من «لجنة التجارة الدولية» وعنوانها: «تأثير المقاطعة العربية لإسرائيل على الشركات الأميركية» أن الشركات الأميركية منحت خصصاً تقديراً ٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ نتيجة للمقاطعة العربية للدولة العبرية. وعزت الدراسة سبب ذلك إلى ضيق الفرص والصفقات التجارية نتيجة التزام الدول العربية بقرارات المقاطعة.

وأشارت دراسة اللجنة إلى جهود إدارة الرئيس بيل كلينتون في إقناع الدول العربية على إنهاء أشكال المقاطعة تجاه الدولة العبرية.

وقال مكي كاتنور: «أحد مدعي الدراسة في مقدماتها أنها تشمل استثناء المعلومات من ٦٠٢ شركات أميركية من أصل ٤٠٠ شركة تم تصنيفها بصادتها إلى منطقة الشرق الأوسط» في ٤ في المائة من هذه الشركات واجهت متاعب وصعوبات فاحشة نتيجة المقاطعة.

يذكر أن قيمة صادرات هذه الشركات للدول العربية بلغت نحو ١٦،٣ مليار

الحيا / الصين

عود جاهرة لتوقيع قيمتها ٤ مليارات مارك

بون تصبح أول شريك لـ «الاتحاد الأوروبي»

■ عوداً زار الرئيس الصيني وانغ زيمين ألمانيا في وقت سابق من الشهر حمل معه عدداً من العقود الجاهزة للتوقيع وصلت قيمتها إلى نحو أربعة مليارات مارك ألماني (١،٨٠ مليار جنيه إسترليني).

وكانت ألمانيا بطلة في تحركاتها لاكتشاف أسيا، فخرسكات «فوكسفاغن» و«سينزو» و«ديملر - بنز» مستولة معاً من معظم الاستثمارات الألمانية المباشرة في تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن الصفقات التي عقدت أخيراً تعزز حضور الألماني في الصين على الصعيد الاقتصادي، فهي ليست مستقرة تماماً مثل تلك التي بين المستثمرين الصينيين في الصين، أي بياتي توتبيتها في هذا المجال بعد بريطانيا وعلى المستوى نفسه الذي تحتل دول مثل تايوان.

ويقول بيتر شريك - هيلد براند، محلل شؤون الصين لدى مصرف «إي.كي.بي» في دوسلدورف، «توجد في الوقت الراهن لوحة عارمة بقوة بطريقهما السياسيين، لكن الحقيقة هي أن وصول ألمانيا إلى المرتبة التي يحتلها الأميركيين والبريطانيون سيستغرق وقتاً طويلاً. فما حدث في الشهر الماضي هو إرساء قاعدة أو أسس لتطور ربما أكثر خلال السنوات الخمس المقبلة، لكن كما لا شك فيه أنها لا تزال مازالت بعيدة جداً عن دخول السوق الصينية لأسباب منها شدة دخول في أوروبا الشرقية.

والسبب في هذه الشركات تبقى الصين سوقاً في غاية الصعوبة. فالشركة الواحدة من هذه الشركات لا ترغب في إدارتها نحو ٢٠٠ ألف مارك ألماني بصفة الإقناع على ما يتطلبه دخول السوق الصينية من التعرف على مكتب عليها وفهمها. وبالتالي إلى اندفاع أوروبا الشرقية، حصلت الشركات الألمانية من هذه المنطقة على ما ترغب فيه من اليد العاملة الرخيصة للإنتاج.

فيديو أن شركة «روسيس» بنز، حصلت على أكبر صفقة للشهر الماضي، إذ فازت بمقدد قيمته ١،٤

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تور/يوليو الماضي لقيمة الليرة بإعطاء سعر من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة يبالغ فيها وتضر بمعاملهم.

وأظهرت الأرقام الرسمية الأولى من هذه السنة أن قيمة العملة التركية انخفضت بإعطاء أيضاً من معدل التضخم، ولا يرى محطون أن هناك فرصة لذلك لأن يتغير هذا الاتجاه.

وقال البروفيسور فاروق سلجوك، الأستاذ المعاصر في جامعة «بيكنت» بالإزاق المعطى لليرة أن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالتدريج من معدل التضخم بقرعة سنة ١٩٩٥. وأردت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و ١٠ مارك بنسبة ٢،٦ في المائة في تور/يوليو بعد زيادة نسبتها ٢،٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسماء العملة

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تور/يوليو الماضي لقيمة الليرة بإعطاء سعر من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة يبالغ فيها وتضر بمعاملهم.

وأظهرت الأرقام الرسمية الأولى من هذه السنة أن قيمة العملة التركية انخفضت بإعطاء أيضاً من معدل التضخم، ولا يرى محطون أن هناك فرصة لذلك لأن يتغير هذا الاتجاه.

وقال البروفيسور فاروق سلجوك، الأستاذ المعاصر في جامعة «بيكنت» بالإزاق المعطى لليرة أن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالتدريج من معدل التضخم بقرعة سنة ١٩٩٥. وأردت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و ١٠ مارك بنسبة ٢،٦ في المائة في تور/يوليو بعد زيادة نسبتها ٢،٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسماء العملة

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تور/يوليو الماضي لقيمة الليرة بإعطاء سعر من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة يبالغ فيها وتضر بمعاملهم.

وأظهرت الأرقام الرسمية الأولى من هذه السنة أن قيمة العملة التركية انخفضت بإعطاء أيضاً من معدل التضخم، ولا يرى محطون أن هناك فرصة لذلك لأن يتغير هذا الاتجاه.

وقال البروفيسور فاروق سلجوك، الأستاذ المعاصر في جامعة «بيكنت» بالإزاق المعطى لليرة أن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالتدريج من معدل التضخم بقرعة سنة ١٩٩٥. وأردت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و ١٠ مارك بنسبة ٢،٦ في المائة في تور/يوليو بعد زيادة نسبتها ٢،٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسماء العملة

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تور/يوليو الماضي لقيمة الليرة بإعطاء سعر من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة يبالغ فيها وتضر بمعاملهم.

وأظهرت الأرقام الرسمية الأولى من هذه السنة أن قيمة العملة التركية انخفضت بإعطاء أيضاً من معدل التضخم، ولا يرى محطون أن هناك فرصة لذلك لأن يتغير هذا الاتجاه.

وقال البروفيسور فاروق سلجوك، الأستاذ المعاصر في جامعة «بيكنت» بالإزاق المعطى لليرة أن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالتدريج من معدل التضخم بقرعة سنة ١٩٩٥. وأردت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و ١٠ مارك بنسبة ٢،٦ في المائة في تور/يوليو بعد زيادة نسبتها ٢،٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسماء العملة

تركيا

على الرغم من تخفيض قيمة الليرة

المصدرون اشتكوا من كثرة ارتفاع التضخم

■ على الرغم من تخفيض الحكومة في تور/يوليو الماضي لقيمة الليرة بإعطاء سعر من معدل التضخم ما زال المصدرون يشكون من أن قيمة العملة يبالغ فيها وتضر بمعاملهم.

وأظهرت الأرقام الرسمية الأولى من هذه السنة أن قيمة العملة التركية انخفضت بإعطاء أيضاً من معدل التضخم، ولا يرى محطون أن هناك فرصة لذلك لأن يتغير هذا الاتجاه.

وقال البروفيسور فاروق سلجوك، الأستاذ المعاصر في جامعة «بيكنت» بالإزاق المعطى لليرة أن يصح حتى إذا خفض البنك المركزي قيمة الليرة بالتدريج من معدل التضخم بقرعة سنة ١٩٩٥. وأردت قيمة سلة عملات تتألف من دولار واحد و ١٠ مارك بنسبة ٢،٦ في المائة في تور/يوليو بعد زيادة نسبتها ٢،٤ في المائة في معدل التضخم قيست بأسماء العملة

مركز حفظ ومقاصة الأدوات المالية للبنان والشرق الأوسط يستعد لإستقبال بورصة بيروت

ثم تعدد الأبرة اليه ويعدها ينفخ الهواء في
44 (

المحللون الإقتصاديون يحذرون من تأخير تحديث حقول «أوبيك»

على الكويت إنفاق مليارات الدولارات للمحافظة على مركزها في «أوبيك»

أولية نمو حقول الماء والدفع بالغاز في حقول «الروصتين» و«الصابرية» في شمال الكويت و«الناش» غرباً. من جانب آخر تريد «مؤسسة البترول الكويتية» توسيع طاقة التكوير الحالية بمقدار الخمس وصولاً إلى مليون برميل يومياً وتكوين طاقة تكوير تبلغ ٤٠٠ ألف برميل يومياً في آسيا عبر مشاريع مشتركة ورفع طاقة التكوير في أوروبا بمقدار الثلث إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

منع الأجنبي شكلاً من أشكال المشاركة. ومن أسباب التردد بهذه الفكرة أن القائمة مشاريع مشتركة طويلة الأمد مع شركات أجنبية ستجعل لطفاً، حرب الفلج اعتماداً مستمداً في وجود الدولة واستقرارها. ولكن الرد الذي تلقاه المسؤولين الكويتيون في المؤسسة كان مطالبتهم أن يعدوا التفكير. ويقول محللون اقتصاديون إن الباعث الأمني لم يعد مهماً في ظل علاقات الكويت المستقرة للتجلب مع

ولدى الكويت مقعد مساهمة تقنية مع «بريتش بتروليوم» البريطانية و«شيفرون» الأميركية إلا أنها تفتقر واحدة من ثلث من الدول الأعضاء في «أوبيك» التي ليس لديها خبراء من شركات نفط دولية يعملون بشكل وثيق في مجال الإنتاج. وقدم مسؤولون يعملون في مؤسسة البترول الكويتية السنة الماضية ورقة مفصلة للتكملة بقرودون فيها سبلاً لتطوير الأبار بمساهمة أجنبية مقابل

أن يؤدي بمشاور الكويت في السوق النفطية. والطاقة الإنتاجية بحجم الإنتاجي عاملان مهمان في مفاوضات «أوبيك» فيما يتعلق بمخصص إنتاج الدول الأعضاء. ولم تستطع الكويت في السابق أن تستثمر في حقولها، إلى أن استخرجت للمساعدة التي تستخدم على نطاق واسع في أنحاء شتى نظراً إلى أن الإنتاج من حقولها قد يكون الأسهل والأكثر كفاءة من حيث الإدارة على مستوى صناعة النفط العالمية ككلية وحول نفط الكويت فوق مكانين فليق المعقّد تحت الصحراء المسطحة وفي مواقع قريبة من موانئ التصدير البحرية. ومكنتها ضخها الطبيعي من الضخ طوال خمسة عقود. ويكثف استخراج برميل واحد من نفطها الخام نحو ٧٠ سنتاً.

يؤكد المحللون الإقتصاديون أيضاً أن على الكويت أن تفكر في استثمارها بمبالغ كبيرة في أساليب استخراج النفط المساعدة لزيادة ضغط حقول نفطها المعقّلة الطبيعي، حيث أن الطاقة الإنتاجية قد تبدأ بالانخفاض خلال ست أو عشر سنوات من تيون تلك الوسائل. وتعتمد الدولة على النفط في الحصول على نحو ٩٤ في المائة من دخل صادراتها. ولدى الكويت عشرة في المائة من الاحتياطي المالي من النفط كما أنها تنتج ثلاثة في المائة من انتاج النفط العالمي. ويقتول الإقتصاديون أن تروياً في ضغط نفطها الطبيعي في الأبار في مطلع القرن الواحد والعشرين قد يخفض الطاقة الإنتاجية إلى ١٠ في المئة من إنتاجها. أو الرفع بالغاز وقالوا أنه ربما يكون أمام الكويت ستان قبل استنفادها إلى ترتيب لتعديلات لاحتلال المعدات اللازمة في الحقول الكبرى حيث أن البناء الحالي وتدريب الكويتيين في إدارة عمليات الاستخراج القديم سيستغرق بضع سنوات أخرى. ومن ضمن تلك الحقول حقل «برقان» العملاق وهو ثاني أكبر حقول النفط في العالم.

وتأخير البدء في ذلك من شأنه أن يشكل خطراً على الطاقة الإنتاجية الضخمة حيث قد تتراجع من مستوياتها الحالية الذي يتراوح بين ٢.٤ و ٣.٥ مليون برميل يومياً. وهذا تطور من شأنه

يؤكد المحللون الإقتصاديون أيضاً أن على الكويت أن تفكر في استثمارها بمبالغ كبيرة في أساليب استخراج النفط المساعدة لزيادة ضغط حقول نفطها المعقّلة الطبيعي، حيث أن الطاقة الإنتاجية قد تبدأ بالانخفاض خلال ست أو عشر سنوات من تيون تلك الوسائل. وتعتمد الدولة على النفط في الحصول على نحو ٩٤ في المائة من دخل صادراتها. ولدى الكويت عشرة في المائة من الاحتياطي المالي من النفط كما أنها تنتج ثلاثة في المائة من انتاج النفط العالمي. ويقتول الإقتصاديون أن تروياً في ضغط نفطها الطبيعي في الأبار في مطلع القرن الواحد والعشرين قد يخفض الطاقة الإنتاجية إلى ١٠ في المئة من إنتاجها. أو الرفع بالغاز وقالوا أنه ربما يكون أمام الكويت ستان قبل استنفادها إلى ترتيب لتعديلات لاحتلال المعدات اللازمة في الحقول الكبرى حيث أن البناء الحالي وتدريب الكويتيين في إدارة عمليات الاستخراج القديم سيستغرق بضع سنوات أخرى. ومن ضمن تلك الحقول حقل «برقان» العملاق وهو ثاني أكبر حقول النفط في العالم.

وتأخير البدء في ذلك من شأنه أن يشكل خطراً على الطاقة الإنتاجية الضخمة حيث قد تتراجع من مستوياتها الحالية الذي يتراوح بين ٢.٤ و ٣.٥ مليون برميل يومياً. وهذا تطور من شأنه

في التقرير السنوي لشركة مصفاة النفط الأردنية:

الأرباح ٤,٩٥ مليون دينار والإحتياطي زاد إلى ٨٦٨ ألفاً

تحدثت شبكة الهاتف ونظام مكافحة الحريق بكلفة بلغت ٩ آلاف دينار فضلاً عن مشاريع أخرى. وتحدث التقرير عن عدد من المشاريع تحت التنفيذ وأخرى ستقوم الشركة بتنفيذها أبرزها مشروع المنشآت المنطقية جنوب مدينة «العقبة» بكلفة تصل إلى ١٩,٤ مليون دينار، ومشروع طاقة التخزين والتعبئة في محطة صلاح الدين لإستطوانات الغاز في مدينة أريد الشمالية، وإضافة خط جديد للتعطية، وخزان كروي للغاز تصل كلفته إلى ٣,٥ مليون دينار، إضافة إلى ٢٠ مشروعاً آخر.

إنتاج الشركة من الزيوت المعدنية نحو ٢٠ ألف طن. وأوضح التقرير أن الشركة تكثفت من إنجاز عدد من المشاريع خلال السنة الماضية من بينها مشروع رفع طاقة الربط الكهربائي بين مصفاة النفط الوطنية الأردنية الواقعة قرب مدينة الزرقاء، ومحطة حسيح الحرارية بكلفة بلغت ١١٠ آلاف دينار، كما مدت شبكة من الأنابيب البنية بالإسمنت إلى مياه الأبار بكلفة بلغت ١٨٢ ألف دينار. وركزت ضاغطتي غاز لوجدة التطهير الأولى للحد من شرب الغاز المسيل بكلفة بلغت ٢٠ ألف دينار، كما قامت

وأشار التقرير إلى أن الشركة ستوزع على المساهمين نسبة ١٢ في المائة من صافي الأرباح قيمتها ٢,٨ مليون دينار وتغزير احتياطيها ببلغ ٨٦٨ ألف دينار. وقدر التقرير حجم مقترحات الشركة الإجمالية من الحرقفات بنحو ٢,٧ مليون طن ومن الوقود بمختلف أنواعه بنحو ٢,٩ مليون طن ومن الغاز بنحو ٥٦ ألف طن. وقدر إنتاج الشركة من أسطوانات الغاز بنحو ٢١١ ألف أسطوانة وإنتاج مصنع الصهاريج الأرضية بنحو ٩٠ صهريجاً سنة. كل منها بنحو ١٧ ألف غالون، وبلغ

حلفت شركة مصفاة النفط الأردنية السنة الماضية أرباحاً صافية بلغت ٤,٩٥ مليون دينار مقابل نمو ١,٤ مليون دينار سنة ١٩٩٢، أي بزيادة نسبتها ١٧,٢ في المائة. وذكر التقرير السنوي للشركة أن الأرقام التي حلفتها السنة الماضية تشير إلى زيادة في موجودات الشركة من نحو ٢٨٠ مليون دينار سنة ١٩٩٢ إلى نحو ٢٩٠,٥ مليون سنة ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ٣,٨ في المائة وزادت حقوق المساهمين من ٥٥,٤ مليون دينار سنة ١٩٩٢ إلى نحو ٦٤,٥ مليون دينار سنة ١٩٩٤.

وأحد الأمثلة على ذلك هو عقد بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لبناء مركزي تجميع في الحقول الغربية كان من المفترض توقيعه منذ نحو سنة ولم تتم ترسيته حتى الآن. ومن المقترحات للمتعلمة الأخرى دور الشركات الأجنبية، وعمليات الاستخراج القديم تطوير على القيام وتقتصر أكثر لتجنياتها تطورا على كبريات شركات النفط.

بعد اكتشاف مناجم جديدة للذهب والنحاس

السعودية تمنح القطاع الخاص ١٥ فرصة للإستثمار في التعدين

أما الشركات التي تلقت بطبق تاجيل العروض لمشروع استخراجه الفوسفات من منجم «الجلاليد»، أنه لم ينفذ في شأنها قرار حتى من جانب وزارة النفط.

الذي يحتوي على خام الذهب والزنك، سيتم إنشاؤها تعديناً قريباً، إضافة إلى ترخيص الإكتشاف في مناطق أخرى لم تحدد بعد.

وذكر مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية، أن منجم «مهد الذهب» منح التراخيص اللازمة لاستخراج الذهب وأن «منهم الأمازيغ»

المملكة، نحو ٤,٨ مليار ريال (١,٢٨ مليار دولار)، منح القطاع الخاص السعودي نحو ٦٠٠ تصريح للتطبيق عن العائد.

والنحاس. وقد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص، من شركات ومستثمرين وأفراد حصلوا على امتيازات التعدين الصناعية في

زادت فرص الإستثمار للقطاع الخاص المطروحة في السعودية في المجال التعديني إلى ١٥ فرصة بعدما تم اكتشاف عدة مناجم جديدة للذهب

وبالنسبة إلى موضوع استغلال الثروات المعدنية الموجودة في البحر الأحمر، أفاد المصدر المسؤول ذات، أنه كان هناك ما يسمى «الهيئة السعودية - السودانية المشتركة» لإستغلال ثروات البحر الأحمر التي قامت بدراسات مكثفة لإستخراج «للخضوخ» موضوعاً أن المشروع مجرد حالياً.

والتي حصلت على امتياز التعدين، هما شركة «برولين» السعودية، وبالشراكة مع «ميترومين» وشركة «أربان» بيطوليت شيد، الأميركية. من جهة أخرى، أصدرت وكالة وزارة النفط السعودية مجموعة تقرير من الخرائط الجيولوجية والتقارير الفنية لمشاريع المسح الجيولوجي والتعديني في السعودية.

تطوير الذهب والنحاس والموارد الأخرى، وتحتل عمان بموقعها على بحر العرب، موقعاً جيداً لبيع الذهب

وكالات التعاون الدولي اليابانية عمليات مسح جوي يعملون تشرير الأول/ أكتوبر للمقيل للمساعدة في

غير أنها تستخلص الذهب من «الراكي»، فقط حيث توجد تحت الهضاب الوعرة وتحت فاع نهر جاف احتياطيات تبلغ ٥٠-٧٠ ألف طن يعمل استخلاص مقوساً للذهب يبلغ ٥,٢٤ غرام في الطن.

تجبه للتنقيب في جبالها الوعرة سلطنة عمان تعطي صناعات الذهب والمعادن أولوية لتنويع مصادرها

وقال المصدر إن شركتين أجنبيتين حصلتا على امتياز التعدين، هما شركة «برولين» السعودية، وبالشراكة مع «ميترومين» وشركة «أربان» بيطوليت شيد، الأميركية. من جهة أخرى، أصدرت وكالة وزارة النفط السعودية مجموعة تقرير من الخرائط الجيولوجية والتقارير الفنية لمشاريع المسح الجيولوجي والتعديني في السعودية.

النفطي في صورة قوائم صغيرة للإستثمار إلى الهند أكبر سوق متقدمة للذهب في العالم.

تطور الذهب والنحاس والموارد الأخرى، وتحتل عمان بموقعها على بحر العرب، موقعاً جيداً لبيع الذهب

وكالات التعاون الدولي اليابانية عمليات مسح جوي يعملون تشرير الأول/ أكتوبر للمقيل للمساعدة في

غير أنها تستخلص الذهب من «الراكي»، فقط حيث توجد تحت الهضاب الوعرة وتحت فاع نهر جاف احتياطيات تبلغ ٥٠-٧٠ ألف طن يعمل استخلاص مقوساً للذهب يبلغ ٥,٢٤ غرام في الطن.

تجبه للتنقيب في جبالها الوعرة سلطنة عمان تعطي صناعات الذهب والمعادن أولوية لتنويع مصادرها

وقال المصدر إن شركتين أجنبيتين حصلتا على امتياز التعدين، هما شركة «برولين» السعودية، وبالشراكة مع «ميترومين» وشركة «أربان» بيطوليت شيد، الأميركية. من جهة أخرى، أصدرت وكالة وزارة النفط السعودية مجموعة تقرير من الخرائط الجيولوجية والتقارير الفنية لمشاريع المسح الجيولوجي والتعديني في السعودية.

النفطي في صورة قوائم صغيرة للإستثمار إلى الهند أكبر سوق متقدمة للذهب في العالم.

تطور الذهب والنحاس والموارد الأخرى، وتحتل عمان بموقعها على بحر العرب، موقعاً جيداً لبيع الذهب

وكالات التعاون الدولي اليابانية عمليات مسح جوي يعملون تشرير الأول/ أكتوبر للمقيل للمساعدة في

غير أنها تستخلص الذهب من «الراكي»، فقط حيث توجد تحت الهضاب الوعرة وتحت فاع نهر جاف احتياطيات تبلغ ٥٠-٧٠ ألف طن يعمل استخلاص مقوساً للذهب يبلغ ٥,٢٤ غرام في الطن.

تجبه للتنقيب في جبالها الوعرة سلطنة عمان تعطي صناعات الذهب والمعادن أولوية لتنويع مصادرها

«بوابة نهاية العالم» تقفل في وجه روجيه تمرز

تركيات تقدم لمد خطوط أنابيب النفط في منطقة قزوين

أسواقها الشمالية، على أن تقوم إيران بتصدير كميات معاملة من النفط الإيراني لحساب إذربيجان من حقولها الجنوبية. لكن الممانعة الأميركية أفسدت هذا التفكير، وخلقت لأذربيجان مشكلة إضافية، لأنه من المستبعد أن تقبل إيران أن تفضي النظر عن أي مشروع في المنطقة يستفيد مصالحها الطويلة الأجل هناك. ومن الملفت للنظر فيما يتعلق بالخط البحري الغاطس الممتد من حقل تنغيز القازخستاني إلى باكو في إذربيجان، أن هناك نوعاً من التوافق في المصالح بين إيران وروسيا.

وعلى الرغم من أن المقترحات الأساسية المختلفة لإنشاء هذا الخط البحري تأخذ في الاعتبار مصالح روسيا بتعزيز الخط في المياه الإقليمية الروسية (عبر قزوين بحيرة تنغيز)، فإن روسيا تصر على اعتبار بحر قزوين بحيرة تنقسمها بالتساوي الدول المطلة عليها وهي: روسيا، وإذربيجان من الشمال والغرب، وقازخستان وتركمانستان وإيران من الشرق والجنوب، وهذا الموقف الروسي يساعد على فك عزلة إيران وأصناف الاحتواء الأميركي في منطقة بحر قزوين.

الشراكة العنصرية

والمعروف أن سلطنة عمان تشارك في «تجمع خط أنابيب قزوين» إلى جانب الحكومات القزوينية (روسيا وقازخستان) وشركة شيفرون الأميركية، ولهذا التجمع الذي تشارك في عمان وتتكامل بتمويل مرحلته الأولى مقترحات معينة بشأن نقل النفط وتقتضي هذه المقترحات نقل النفط إلى المياه الروسية نوفوروسيسك على البحر الأسود من قازخستان إما مباشرة أو عبر أنابيب إذربيجان.

وتقتضي هذه المقترحات بنقل النفط من بالناقالات عبر مضيق البوسفور، وإقامة محطة للتحميل البحري بعيداً عن الشاطئ الروسي لتخفيف من إغلاق المياه الروسي حوالي شهرين في الشتاء بسبب تجمد المياه. والمثلث للنظر أن الأتراك يعترضون على عملية النقل البحري عبر البوسفور. وقد قاموا بحملة ناجحة لمنع هذا الاتجاه. وبسبب ذلك يدعم التجمع المعاني (الآن مشروعاً) لخط جانبي من ميناء بورغاس البلغاري إلى ميناء الكستروبوليس في شمال اليونان.

ويرى المراقبون أن تصيب هذا الخط الجانبين من النجاح كبير، خاصة إذا تكاثرت التمويل متيسر للمرحلة الأولى الصغرى والمرحلة الثانية الكبرى من المشروع. والواقع أن مختلف المشاريع المتضاربة والتي يجري حلها الآن ولا بد من البت في واحد منها قبل نهاية العام المقبل، تشكل متاعاً إقتصادية وجيوبوليتيكية تقف عند البوابة المسدودة التي أطلق عليها القائد الروماني يوليوس سيم «بوابة نهاية العالم».

ومن يندري... فقد فتحت هذه البوابة من جديد لأول مرة منذ القرنين من السنين.



الخط المقترح عبر أرمينيا

تجديد وتحسين، وهذا مشروع قليل الكلفة (٢٥٠ مليون دولار) لهذه الغاية يمكن أن يرى النور قريباً. لكن هذا الخط لا يستوعب إلا كميات قليلة بحدود ١٠٠ ألف برميل في اليوم فقط وهي كافية لإستيعاب النفط المبكر أو الأولي الذي سيمضي إذربيجان أول مذاق لحلم العائدات النفطية بالعملاء الأجنبية.

التعقيدات السياسية

ولولا التعقيدات السياسية المتجسدة في السياسة الأميركية الهادفة إلى إحتواء إيران، لكان من الأفضل والأرخص على إذربيجان أن تكون إيران شريكها النفطي الوحيد. وقد كان هناك اتجاهان في هذا الإطار قبل الممانعة الأميركية، الاتجاه الأول يقضي بأن تقيم إذربيجان معامل للتكرير في أراضيها هدفها بيع المنتجات النفطية لا النفط الخام في الأسواق المجاورة وخاصة في المناطق الإيرانية البعيدة عن مصادر النفط في الجنوب، والاتجاه الثاني يقوم على مياضنة النفط الخام، أي أن تقوم إذربيجان بتزويد إيران بكميات كبيرة من النفط لاحتياجات

تمرز يشمل إنشاء خط يصل حقل تنغيز القازخستاني بحقول باكو البحرية لتصل بالخط الأساسي إلى تركيا، ويمر ريع هذا الخط تقريباً في أراضي قازخستان وثلاثة أرباعه سيكون غاطساً تحت مياه بحر قزوين بعيداً عن السواطع الإيرانية والتركمانستانية.

بوابة نهاية العالم

وتسمى تلك المنطقة من القوقاز «بوابة نهاية العالم». وقد أطلق عليها هذا التسمية القائد الروماني يوليوس سيم في القرن الأول قبل الميلاد عندما وصل إليها واعتبرها الحدود الشرقية النهائية للإمبراطورية الرومانية عند مصر ماميسون حيث الحاجز المائي الكبير بين نهر روني في جورجيا ونهر طارقي في بلاد الشام. ويقال أنه في ذلك الوقت قبل القرن من السنين أقبل يوليوس سيم تلك البوابة وما زالت مغلقة إلى أن جاء اكتشاف النفط وما ترافق معه من محاولات لفتحها ولم تقتنع بعد، ويبدو أن القدرات الأولى سوف تكون من نصيب جورجيا لوجود خط قديم هناك بحاجة إلى

كلالهما يتعارضان مع مصالح إيران وتركيا وروسيا. كما إن أحدهما يخترق منطقة نوغورنو-كاراباخ المتنازع عليها بين أرمينيا وإذربيجان. ومع أن تمرز يدعي أنه بدأ المفاوضات مع الحكومتين الأذربيجانية والأرمينية، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى تقدم في هذا المجال.

وفي تلك المنطقة من القوقاز التي تتنازعها روسيا تاريخية قديمة وتوترات حديثة، وخاصة بعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية، تحاول المشاريع والمقترحات المتضاربة، ومنها مشروع تمرز، اختراق تلك الرواسب والتوترات عن طريق خرق الحدود بالأنايب. وتهدف هذه المشاريع كلها إلى إبطال النفط من الداخل القوقازي إلى سواطي، للتوسط لنقله إلى أوروبا الغربية، وتصدير النفط الأولي أو المبكر من إذربيجان في عام ١٩٩٧ عبر جورجيا إلى البحر الأسود. هو المخطط لإنشاء خطوط أوسع وأشمل ليس فقط لنقل النفط الأذربيجاني، وإنما لنقل النفط القازخستاني أيضاً. ويبدو أن أحد مقترحات روجيه

كما في العدد الماضي من «الميزان» قد أشرنا إلى مسعى يقوم به رجل الأعمال اللبناني المطلوب لدى القضاء اللبناني، لتكتيل مجموعة مالية عالمية تقوم بتمويل مشروع مد خطوط أنابيب النفط من منطقة بحر قزوين إلى الساحل التركي على البحر المتوسط، وهو مشروع قدرت تكاليفه بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. وقد أشرنا أيضاً إلى وجود تحفظات إيرانية وروسية على المشروع المطروح من قبل تمرز لأنه يحاول إبعادهما لاعتبارات سياسية.

وتجديدت أخيراً المساعي النشطة لتحريك المشروع عندما قام وفد تركي رسمي برئاسة عمرو جونغنسي كبير مستشاري رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر بزيارة إلى مدينة باكو الأذربيجانية وإلى تبليسي عاصمة جورجيا وإلى موسكو لطرح فكرة قيام تركيا بإنشاء شبكة الأنابيب المازمة عبر جورجيا.

جورجيا إلى ميناء موبسا الجورجية على البحر الأسود. لكن تبني الأتراك للخط الروسي أشار إليه (أي خط باكو -نوفوروسيسك) يسهل عليهم، كما يتصورون، إقامة خط آخر أساسي لنقل معظم نفط منطقة قزوين يجتنب المرور في روسيا، أي إعطاء روسيا نصيبها في خط مستقل هو الخط القائم الآن، ثمناً لفصلها عن المشروع المقترح الذي ينحصر بين إذربيجان وجورجيا وتركيا.

ومشكلة هذا الخط الأذربيجاني - الجورجي - التركي أنه طويل جداً لأنه يعتمد اجتياز المرور عبر أرمينيا، ذلك أنه أدى وأفضل اقتصادياً وفتحاً أن يمر الخط المذكور من إذربيجان إلى تركيا عبر أرمينيا لكن الأتراك يرفضون مجرد البحث في أن تكون أرمينيا شريكاً في هذا المشروع.

صيغة تمرز

وتتعارض الخطة التركية تعارضاً جدياً مع مشروع روجيه تمرز المقترح. ذلك أن المشروع المقترح من تمرز يقدم احتماليين

يقوم العرض التركي الذي تقدم به كبير مستشاري رئيسة الوزراء تانسو تشيلر إلى الجهات الأذربيجانية والجورجية والروسية على جملة متكاملة من العمليات تتولى أشقراً بموجيها تمويل المشروع بكامله وضمان شراء النفط الذي سيضخ عبره.

وكان رجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز قد اعترف في حديث له مع مجلة «يوريبيزنس» في الشهر الماضي بأن هناك تعديلات وعقوبات جيوبوليتيكية أمام مثل هذا المشروع لأنه يتعلق بعدد من الدول ذات الأوصاف المتصعبة. وقال إن «حق المرور» هو العقبة الكبرى في أي مفاوضات تجري بهذا الخصوص، لكنه قال لهذه المذكرة أنه يحب مثل هذه المشاريع لأنها تنطوي على مشكلات اقتصادية وجيوبوليتيكية معقدة.

ونقلت المجلة المذكورة عن محلل نفطي قوله أن هناك مقترحات كثيرة حول خطوط الأنابيب هذه وكلها ذاتية اقتصادية وفتحاً، لكن الغوز سيكون من نصيب المشروع الذي ياتي بالصيغة الجيوبوليتيكية الصحيحة.

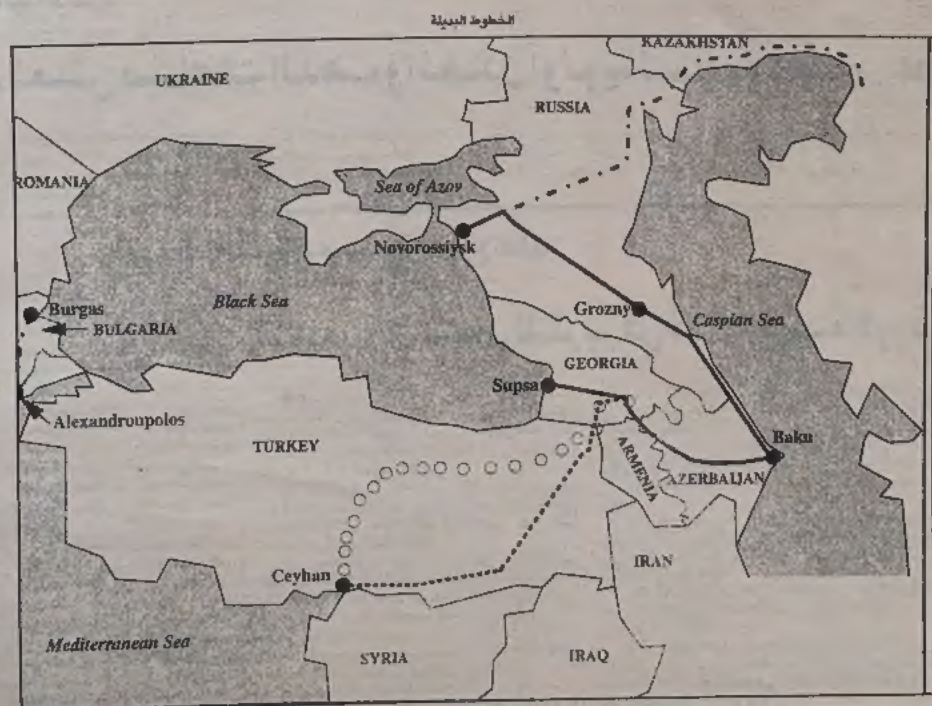
الصيغة التركية

ويقترح الأتراك إنشاء شركة مباحصة مشتركة مع الأطراف المعنية يقودها الطرف التركي بالإتفاق مع الكونغرس الذي يضم شركات نفط غربية متعاونة مع حكومة إذربيجان، تتولى تنفيذ الخط الذي يجري الإتفاق عليه في المفاوضات الدائرة الآن، والتي ينتظر استكمالها قبل نهاية هذه السنة.

ولهم أن الأتراك حريصون على أن يسيطر الخط المقترح عبر جمهورية جورجيا بدلاً عن أو إضافة إلى الخط الروسي الذي يصب في ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود والذي يجري تجديده في الوقت الحاضر ويمر من باكو في إذربيجان وعبر روسيا إلى المياه المذكور.

ومشكلة هذا الخط أنه يمر أيضاً في أرض الشيشان على مقربة من مدينة غروزي التي كانت مسرحاً للحرب بين القوات الروسية والقوات الشيشانية في مطلع هذه السنة.

وهناك خط قائم آخر أقصر مسافة ولا يمر في الأراضي الروسية أو الشيشانية ويمتد من باكو عبر إذربيجان مخترقاً





بروفيل

وحيد على العرش...

للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان على العرش ربيع قرن، وهي مدة زمنية ليست قصيرة، لكنها تبدو وكأنها قد اختصرت قرنين من الزمان لأهمية الإنجازات الجارية التي تحققت على يده خلالها، ولإسهاماته المشكّلات والمسائل التي نشأت خلالها ونشأت نتيجة لها. وما من شك في أن السلطان قابوس حاكم مستقر، وهو إنسان يبدو أيضاً مرفه الصبر، راقى لنفسه، بعيد الخطر متصالحاً مع ذاته وصريحاً مع غيره.

ومن يقرأ حديثه إلى مقابلة كتاب «تاريخ النساء في العالم» روزاليند مايلز والمختصر في مجلة «هستدلي» لتاريخه، البريطانية، بعنوان «وحيد على العرش»، وهو المحفل الذي استعز به لهذه الزاوية، يلحظ في شخصية السلطان قابوس ملامح إنسانية شائعة تقدر له منزلة خاصة بين حكام المنطقة.

ومن هذه الملامح شيعة لخصائص المرأة. وقد يكون أنه في ذلك تكمن بشخصية المرحومة والدة، كما أشارت روزاليند مايلز، إلا أن كين السلطان قابوس نصيراً للنساء في بلاده يعود في تقديرنا إلى كونه حاكماً مستقراً صبوراً، إلى رغبة في رعاية الأخلاقيات الإنسانية للترادف مع شغفه بالموسيقى الخالصة، وبالتالي فأننا لسنا نستغرب إقبال قابوس على حضور من النساء إلى مجلس الشورى، وإن نستغرب أن يصبح عبد النساء في هذا المجلس مساوياً لعدد الرجال في المستقبل القريب.

ومن تلك الملامح أيضاً اللطف، ولا نقصد

بهذا اللطف على حكمه أو نظامه أو حتى على حدود بلاده. فالمختصر بذلك خوفه من أن تتحقق الأمال كما يشتهي، أو من أن تنشأ ظروف لا يستطيع معها أن يمشي لشعبه ما يستحق.

وقبل السلطان قابوس أنه أحياناً عندما يخلو لنفسه يخامرته شيء من اليأس، فهو قول يدعو إلى الاحترام، ذلك أن تحليل النفس بتأقلا زائف في كل الأحوال يحمل في ثناياه صورة مزينة لا صورة إنسانية حقيقية، ونحن نعرف ذلك من تجربتنا المتواضعة، لأننا نجد أنفسنا أمام أشياء تدعو أحياناً إلى اليأس، لكنها لا تلبث أن نزعجها بالعزم والتصميم ونفهم أنفسنا ونفهم الآخرين، بمعنى أننا نقسو على أنفسنا حيث يجب، ونعثر الآخرين حيث نقصروا أنفسنا في طريقهم.

وعلى أهمية الإنجازات التي حققها السلطان قابوس في عمان خلال حكمه الجديد، وهي إنجازات هائلة تلهم إعجاب جميع الذين شاعروها وألموا عليها، فإنها ليست في أهمية خلق الظروف الملائمة لكي تكون تلك الإنجازات ناعمة ومستمرة وقادرة على استيعاب التطورات المستقبلية، المنظورة منها وغير المنظورة، للتوسع وغير التوسع، القابل للمعالجة والاستصحي على الملاج. ونقول إن السلطان قابوس يما أوتي من علم وثقافة ومصافة ورفاعة على يعرفه وطق من هشاشة البناء على الرمال.

ومن ذلك أنه لنفك المال على بلاده يدل أن نفقته على نفسه أو على الناس، وقد كان قادراً كغيره وربما أكثر منه أنه يدرك أهمية السلام الداخلي الناتج من التصالح مع الذات وأهمية السلام مع الجيران وبين الجيران، وهي نزعة نابعة من التصالح مع الآخرين.

وفي تقديرنا أن مفهوم السلام الداخلي للسلطان قابوس ليس فقط مفهوماً أمثياً أو بوليسياً فقط، بمعنى أن السلام شيء مختلف تماماً عن القمع. أنه الحوار والمصالحة والشعافية والتبشير الصحيح لصالح الناس الحيوية، ورايتها في اعتماد قابوس هذا للنسب قائم على ملاحظة جوارحه في المناطق النائية، فهو يخرج إلى الناس سائلاً ومناقشاً وطالباً، ولا يتنظر أن يأتي الناس إليه ليطلبهم رتباً. ولما نرى كثيرين من الحكام العرب في هذه الأيام يفرجون للاقاء شخبهم في المسائل

وخاصة أن مقتضياتها لها أسباب تاريخية تعود إلى صراعات وحروب سابقة استمرت حتى الآن، وقد اثبتت أحداث اللطلة منذ الحرب العراقية - الإيرانية في حرب الكويت، أن السلطان قابوس عندما أعطى الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في بلاده من عام ١٩٨٠ لم يكن فقط

الغاية بعيداً عن الدور والقصور والخيوت وتكتلات الحراسة المسلحة، فالأمن الحقيقي هو الصرامة في العمل لا الشدة في القمع. ولأن كانت عند البعض تحفظات على سياسات خارجية معينة لسلطنة عمان، فإن بعض تلك السياسات ليس من دون مبررات.

لأن العجز اللبناني إمدت من التجارة إلى المدفوعات وأكل الإحتياطي السنيورة يقع في... السنيوراج!

الضيف

الناس

● المظلة الفرنسية المتقاعدة بريجيت باربو، وجهت رسالة مفتوحة، إلى الرئيس إلياس الهراوي قبيل تقاعده، تدعو فيها إلى التدخل مباشرة لسن قانون يمنع اللبنانيين من ممارسة هواياتهم في مواسم الصيد، وذلك «من أجل الحفاظ على الطيور النادرة وعلى غيرها من تلك التي تسببها الصيادين».

● عباس خلف، الوزير السابق، وزوجته تريز، أمضيا يوماً في لندن، بضيفة ابنتهما رلى التي تكتب في صحيفة «الفانينشال تايمز».

● الدكتور رضا وحيد الذي يقضي عطلة عائلية في مدينة «مونبوليه» الفرنسية خطف رجله إلى لندن في زيارة خصصها لشقيقته السيدة سعد الخليل وأولادها وإحفادها.

● المهندس طارق أبو سمرا، كرم والده الرأجل الصحافي القرد أبو سمرا، بأن أقام احتفالاً خطيباً في نقابة الصحافة اللبنانية، أحياء الذكرى السنوية جريدة «النمصر» في تلك الصحافة اللبنانية، أحياء.

● أحمد الشريقي، مدير الإعلام الخارجي في البحرين، زار لندن، والتقى عدداً من الصحفيين العرب، وأجرى معهم جولة أفق في شؤون الإعلام الخليجي وشؤون.

● الوزير شوقي فاخوري، التي كلمة رئيس الجمهورية، في الاحتفال بأزاحة الستار عن تمثال شاعر القطرين خليل مطران في بعليج، حضر الاحتفال أكثر من الذين من الرسميين والمثقفين والإعلاميين، وشارك فيه الشعراء العراقيين، عبد الوهاب البياتي وبلند الحيدري والشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي بنصوص شعرية وثيرة دعا إلى الإحتفال بالشاعر البعلبكي جودت حيدر.

● علي الجمال صاحب «جمال تراست بنك» وعقيلته بثينة، رزقا مولوداً سمياً إسماعيل، تمت الولادة في مستشفى الجامعة الأميركية على يد الدكتور عدنان مرة، لصفاً، رجل الأعمال الكبير لم يكتفوا بتبنته، بل تولوا تجميع الخير محلوها إياه... عده مبروك على يده.

● علي شلق، والد الوزير فضل شلق، أقام تمثالاً للشاعر بشارة الخوري (الأخطل الصغير) في حديقة منزله في بلدة كفرنا - وقد جرى للمناسبة حفل خطابي برعاية الوزير ميشال أنه حضره متذوقو الشعر من أهل الكورة والجوار.

والشأن الآن إلى أن الولايات المتحدة تخفي من هذا «السنيوراج» في الوقت الحاضر ما يزيد على ٢٢ مليار دولار من «الدولة» أي أن السنيورة اللبنانية أراد أن يبق في وجه «السنيوراج» الأميركي، لكن من غير جدوى طبعاً. وأن يسبح السنيورة في «السنيوراج» ولو أن غير طيب خاطر، هو الأمر الطبيعي كما يبدو قياساً على طبيعة الأشياء.

فالسنيورة مشق أصلاً من «السنيوراج» بل هو من المؤمنين به، وما نطق به يوماً ضد «الدولة» مخالف في الواقع لسياسة حكومتها، إن لم يكن مخالفاً لقناعة أو كونه اللائي ومصلحه السنيورة في.

لكن اللبنانيين أيضاً شاعروا في علم «السنيوراج» ويعرفون أن سعر صرف الليرة كما هو الآن لن يدم، وأن الحوري والسنيورة قد ركبوا هذه التركيبة الماخذة للسنيوراج في قفورها كالمزق يطير في وجه من يخطر له الإستغناء عن التركيبة السنيورة.

ولذلك نجد أن اللبنانيين في فترة نفوسهم مؤمنين بالسنيوراج وغير مؤمنين بالسنيورة ليس فقط لأن الأصل في نظرم خير من الفرع، بل لأنهم يرون أن «السنيوراج» شيء حقيقي وأن «السنيورة» شيء وهمي.

(مصرف حوالى يشكل حوالى نصف الهبوط في ذلك الإحتياطي خلال تلك الفترة).

فالمصالح المبررة للمالية اللبنانية كما هي قائمة الآن على يد السنيورة يمكن تجديداتها حصراً بثلاث من الخصائص الظاهرة، وبخاصة واحدة مستمرة على الأقل، والخصائص الثلاث الظاهرة هي:

● العجز التاريخي في الميزان التجاري، والعجز المستد في ميزان المدفوعات، والهبوط في الإحتياطي العام.

● تلك الركيز من العملات الصعبة.

● أما الخاصية المستمرة وربما الأخطر على الوضع الاقتصادي الإنتاجي، فهي ارتفاع أسعار الفائدة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف المستويات الحالية بسبب حاجة حكومة الحريري إلى الإستدانة المستمرة داخلياً وخارجياً لتغطية العجز المركب والمضاعف المتقاع على سعر صرف الليرة اللبنانية التي بدأ اللبنانيون يهاجمونها (أي على حقيقة انخفاض سعر صرفها في المستقبل القريب) لعدم إقتناعه بالأساسيات التي تدعم سعر صرفها الراهن. ولها هذا سعر الفائدة العالي الذي تضعه الحكومة اللبنانية على سندات، فإن خصائص المالية اللبنانية المشار إليها تشبه إلى حد بعيد خصائص المالية الأمريكية، مع فرق بسيط هو أن لبنان ليس الولايات المتحدة.

لكن الليرة اللبنانية يسرعها الغاتم في دولار، بمعنى أن سعرها ثابت حتى الآن إزاء الدولار على مستوى معين. وعندما تعطي الحكومة اللبنانية فائدة على سندات، بغضيمة تصل إلى ٢٠ في المائة، فإنها في الواقع تعطي مثل هذه